عصر الخديوى العظيم اسماعيل

توطئه و تمهيد

كان عصر الخديوى العظيم المغفور له أسماعيل — طيب الله ثراه — بدء عهد التأسيس والتعمير ، لتشييد نهضة مصر الحديثة ، وارتقائها العملى الصحيح فى ميدان الحضارة والعمران .

وإذا كانت العناية الآلهية ، قد أعدت العاهل الأعظم محمد على باشا الكبير ، مؤسس الأسرة العلوية المجيدة ، لبعث النظام فى مصر بعد أن قضى على عوامل الفوضى التى كانت فاشية فى كل مرافق الحياة فيها ، وانقاذ البلاد والعباد من المظالم التى تنصب عليهم من كل جانب ، وعمله الدائم لايجاد روح وطنية قوية تحقق استقلال مصر . . فان الخديوى اسماعيل ، قد استكمل هذا العمل ، إذ حصل على حق استبدال لقب « والى » بلقب « خديوى » ، وتمكن من أن ينال لها كثيراً من الامتيازات التى جعلتها شبه مستقلة . وليس للباب العالى سلطان عليها ، الا فيما يتعلق بدفع « الخراج » سنوياً وتوطيد دعائم الدولة المصرية بشخصيتها المستقلة !

المغفور له سمو الخديوى العظيم أسماعيل

ولكى ندرك الدور العظيم الذى استطاع به سموه ، أن يبلغ به إلى هذه الغايات ، نذكر أن مصر كانت قبل أن يتولاها الخديوى اسماعيل ، معدودة ولاية تركية . وكان من يتولى مقاليد الحكم فيها ، يلقب « بالوالى » ، ويستمد سلطته ، ويصدر أوامره بوحى من « السلطنة العثمانية » ، وكانت العملة تضرب بأسم السلطان الخليفة والرتب والنياشين تعطى بفرامانات (مراسيم) سلطانية . ولم يكن يصرح لمصر أن تعقد القروض المالية ، أو تبرم المعاهدات مع غيرها من الدول . كما كان قاضى قضاة مصر — أعنى رئيس المحكمة الشرعية العليا — يعين من الاستانة « بفرمان » سلطانى . . . فعمل سمو الخديوى اسماعيل بما وهب من نشاط ، على الخلاص من كل القيود ، حتى حصل على لقب خديوى مصر ، وبمقتضاه أصبح ملكا مستقلا فى بلاده ، حراً فى أعماله ، فسن القوانين الادارية ، لتنفيذ مشروعات الاصلاح الداخلى ، وكان يمارس كثيراً من الحقوق التى كانت محرمة على سلفائه كأبرام المعاهدات ، وصك النقود ، وغير ذلك . . ثم سعى سعياً حثيثاً أقترن بالنجاح لحصر الوراثة للعرش فى ذريته من بعده ، بعد أن كانت تعطى للأكبر فالاكبر من أبناء محمد على الكبير . .

انصرافه إلى ترقيه البلاد

والمؤرخون المنصفون يعتبرون عصر المغفور له الخديوى اسماعيل ، عصر يقظة القومية فى مصر ، المقترنة

بالرغبة الصادقة فى اقتباس النافع من جوهر المدنية العصرية ، وادخالها فى صلب الحياة المصرية ، والاستفادة منها فى اشاعة الوان النشاط والابتداع وروح التمدن والابتكار فى مرافق المجتمع العمرانى فى مصر ، راميا من وراء ذلك إلى ما يعلى قدر البلاد ويرفع شأنها فى أنظار العالم : راميا إلى جعل استقلالها حقيقة ، بحيث تبرز قوة الشعب المعنوية وسيادته ، فى ما يغمرهم من مظاهر الحياة الراقية !

وليس من شك فى أن حين نسرد جهوده المتعاقبة التى بذلها فى تنظيم أحوال البلاد ورقيها ، انما نصور فيها معالم النهضة الحديثة التى انبعثت فى مصر ، وسرت إلى غيرها من أمم الشرق العربى ، فدفعت بركب التقدم إلى السير فى منهاج الحضارة الحقيقية ... حتى أنعقد أجماع كل من تعرضوا لتاريخ هذه الفترة الحاسمة من عهد اسماعيل على تسميتها بفترة التجديد لشباب البلاد ، فأستحق عن جدارة أن يكون « منشىء مصر الحديثة » !

فهذا العاهل العظيم ، المتوثب الهمة ، كان إلى جانب عبقريته ، وحبه للأصلاح واسع الآمال ، إلى حد جعل من « مصر » قطعة من « أوربا » — على حد قوله المأثور ، وبذلك أحتلت مكانها الخطير تحت قرص الشمس بين الأمم العظيمة ! !

وحين نذكر الآن سلسلة الأعمال التى أنصرفت بها إلى تعميم الاصلاحات فى مصر ، نشعر أن كل منها ينطق من مجرد ذكره ، ببيان ما دق وجل من منافعه الجزيلة ، ومراميه البعيدة ، واهدافه الصائبة . . .

فلقد أهتم سموه قبل كل شىء بتنظيم أحوال البلاد . لأنه كان يرى أن النظام حيثما يسود الأمم ، سوف ييسر طريق العاملين ، ويسهل لمركبة الأصلاح جريانها السريع فى الطرق المعبدة . وبذلك استطاع أن يطفر فى هذا السبيل طفرات نقلتها من الركود والجمود ، إلى وفرة الأنتاج والنشاط !

فكان سموه يعمل على تحسين أحوال الرى ، لخدمة الزراع ؛ وترقية الزراعة فبنيت فى عهده كثير من القناطر وشقت ترع عديدة منها ترعة الابراهيمية وترعة الاسماعلية : كما أنشأ السكك الحديدية : ومصلحة البريد فى الوجهين القبلى والبحرى ؛ وأسس طائفة من المدارس ومعاهد العلم لبث النور ونشر المعارف : ومحاربة الجهل والأمية بين أبناء الشعب وأرسل البعوث المتعددة إلى أوربا : لاقتباس المبادىء العصرية . وكان أول من سن تعليم البنات : فأنشأ لهن معاهد ومدارس كثيرة . لأنه كان يؤمن بأن المجتمع البشرى لا يرقى ؛ ولا ينهض بغير تعاون المرأة ؛ والرجل فى ميدان الأعمال العامة النافعة ... كما أنشأ وزارة الحقانية ؛ والمحاكم الأهلية والمختلطة . حتى تكون ضماناً على حسن توزيع العدالة بين الناس .

ولا يمكن أن ينسى أحد هبات سموه للعلم : وتوقد رغبته فى العمل على نشره بين الأهلين ، إذ وقف كثيراً من الأراضى الزراعية : للأنفاق من ريعها على المدارس التى أنشأها فى البلاد : منها مثلا تفتيش الوادى الذى ناهز ٢٢ ألف فدان وجعله تابعاً لنظارة المعارف لتحقيق هذه الرغبة الشريفة . وما نال منها الأزهر الشريف مما جعل النظام سائداً فيه الى درجة تدل على المكانة الرفيعة التى له : وما يرجى منه لبعث نور العرفان والتوجيه فى نواحى الحياة المصرية !

النواحى الاصلاحية والعمرانية

وإلى جانب هذه الأمجاد العظيمة ، لم يدخر سموه وسعاً ، فى العمل على إشاعة أسباب الارتقاء والتمدين ؛ فى مرافق الحياة المصرية : فأسس المصانع (والفابريقات) لعصير قصب السكر : حتى بلغ عددها ١٤ مصنعا : اختص مديرية المنيا

وحدها منها ١٢ مصنعا . كما شيد عدد من القصور الفاخرة : فى جمال هندستها وبديع فنها . فزينت العواصم التى بها . وأنشأ كوبرى « قصر النيل » المسمى بكوبرى « الخديوى اسماعيل » . وكذلك شق شارع الهرم : الذى يعتبر الآن مفخرة عاصمة المعز : ودار الأوبرا الملكية : وكانت أول الروايات التى مثلت على مسرحها رواية « عائدة » الشهيرة التى ألفها الموسيقى العظيم « فردى » بناء على طلب من سموه : ودفع له ٢٠ ألف من الجنيهات مكافأة له ...

وكانت عنايته منصرفة بنوع أخص إلى مدينتى القاهرة والاسكندريه : ففتح فيها الشوارع الفسيحة . وأوجد على جانبها الأنوار الساطعة : وغرس على مفارقها الأشجار الباسقة : وأنشأ الكثير من الحدائق الغناء والمتنزهات العامة . ومنها حديقة « الأزبكية » بالقاهرة وحديقة النزهة بالأسكندرية .

وكان سموه معنياً بالجيش . يرى فيه السياج لحماية الوطن ويرى فى تنظيمه وتقويته ، مظهر سيادة البلاد ، فجدد فى تسليحه . وتقوية حصونه وعنى بالبحرية المصرية ، فكان من أثر ذلك أن توسعت حدود مصر وامتدت إلى ما وراء خط الأستواء . وانتشرت تجارتها الخارجية إلى حدود مملكة أوغندا . حين فتح الجيش المصرى مملكة أونيورو وامتلك منطقة البحيرات وشمال الصومال ، وغرب الحبشة . . وعمل على تعمير السودان ، وتنظيم شؤونه . وترقية أحواله كما أنشأ المدارس العالية كالمهندسخانة والحقوق . ووسع نطاق مدرسة الطب . وأستعان على تحقيق كل هذه الاصلاحات . بالبذل والجود ، والسخاء ، فضلا عن الرعاية الدائمة التى كان يشملها بها .

حفلة افتتاح قنال السويس

ولا يمكن أن ينسى أحد أن من أبرز أعمال اسماعيل الخالدة ، افتتاح قنال السويس التى ربطت الشرق بالغرب واهميتها معروفة . . فقد خدم سموه بهذه القناة الحضارة العالمية أجل الخدمات . . وقد كان الاحتفال بافتتاحها عيداً من أعظم أعياد الدنيا . أشترك فيه كل ملوك العالم وملكاته الذين وفدوا إلى مصر بدعوة من سموه للمشاركة فى هذه الغاية ، وقد نزلوا جميعاً ضيوفاً كراماً على سموه مدة الأحتفال . . .

وإنى . لأعتقادى بما تقترن به هذه الحفلة الخالدة . من امجاد مصر وعظمة خديويها الكريم اسماعيل ، أورد فيما يلى صـــورة وصفية لهذه الحفلة كما شهدتها . مؤمنا أن أنوارها سوف تظل متألقة إلى الأبد فى صفحات التاريخ المصرى ، تزداد على تعاقب الزمن لمعاناً وأشراقاً . . .

وصف الاحتفال[1]

لما انتهى العمل فى حفر قناة السويس التى تصل الشرق بالغرب . وأهميتها غير منكورة . فكر صاحب السمو المغفور له الخديوى اسماعيل منشىء مصر الحديثة بحق أن يحتفل بافتتاحها رسمياً بحضور ملوك الدنيا ، وعصفوة أمرائها ، فأبحر سموه ومعه حاشية كبيرة . إلى فرنسا وانجلترا ، ومر ببلاد ألمانيا وإيطاليا والنمسا واليونان وغيرها من البلاد الأوربية لدعوة ملوكها وقياصرتها لحضور حفلة افتتاح القنال . . . واستقبل سموه فى كل بلد حل فيها فى خلال هذه الرحلة استقبالا عظيما ، حيث كان ينزل ضيفاً كريماً على هؤلاء الملوك !

(١) نشر أخيراً بمجلة « الاثنين » وفى جريدة « الأنذار » الغراوين

ولا ريب فى أن ما شهدته مصر من جلال المظاهر ، وروعة الحفلات التى أقيمت بها فى هذه الحفلة التاريخية يجل عن كل وصف . ولكن العبرة منها تبرز فيما أقامته من الأدلة على انفراد سمو الخديوى اسماعيل بحكم مصر ، وما ترمز اليه من الاستقلال بشؤونها . إلى درجة أن سلطان تركيا فى ذلك الوقت ، لم يحضر — من دون جميع ملوك العالم — هذه الحفلة ، أو حتى يرسل مندوباً عنه لحضورها ، لأنه رأى أن ما أحاطت به الأمم خديوى مصر من مظاهر الاجلال ، مثيراً لعوامل الغيرة والحسد فى نفسه !

ولقد كانت الامبراطورة أوجينى أمبراطورة فرنسا ، وقرينة نابليون الثالث أول من قدمت إلى مصر لحضور هذا الاحتفال . ولقد استقبلها سمو الخديوى استقبالا فريداً ، وانزلها فى سراى الجزيرة التى كان قد شيدها خصيصاً لسكناها . وكان يرافقها فى كل تنقلاتها باعتبارها رئيسة الشرف فى هذا الاحتفال ويسهر على راحتها أينما كانت ، مما سرت له ابلغ السرور !

وبعد ذلك بدأت البوارج الحربية ، والبواخر الفاخرة المقلة للمدعوين من عواهل أوربا ، وكبار ملوكها تصل إلى الموانى المصرية ، فكانت تقابل بالتحية اللائقة . والخفاوات الباهرة . وتطلق لها المدافع ترحيباً بها ، وإعلاناً عن السرور بقدومهم ، ونظراً لكثرة القادمين كانت المدافع ما تكاد تصمت عن الدوى ، حتى تعود من جديد ، فتضاعف طلقاتها بشكل أرتجت له الأرض ، ولم تألفه مصر من قبل ..!

ولما حل يوم الاحتفال لافتتاح القناة أخذت سفن المدعوين تسير فى القنال من بور سعيد إلى السويس يتقدمها «المحروسة» — بارجة الامبراطورة أوجينى — إلى أن وصلت إلى الاسماعلية : وهى المدينة التى بناها الخديوى اسماعيل خصيصاً فى هذه المناسبة . حيث أقيم هناك مرقص الاسماعلية المشهور تحت رياسة الامبراطورة . واشترك فيه أصحاب التيجان والأمراء والأميرات .

وقد بذل فى هذا المهرجان ما لايستطيع قلم أن يصف ما توافر فيه من ألوان البذخ ، ومظاهر الترف وصنوف المسرات ، ومعالم الافراح . ورتب فيه مقصف حوى مالذ وطاب من المأكل والمشرب . وامتزجت هذه المظاهر الفاتنة بطرب الرقص وأنغام الموسيقات والالعاب النارية فضلا عن الزينات المؤتلقة بالانوار الساطعة ، حتى لم يبق أحد فى مصر ممن شهد هذه الحفلات ، لم يعتبر نفسه أنه قد نقل إلى عالم الخيالات فكانت ليلة لم ترها العيون مثيلا ... ولا أعتقد أن الاجيال الحاضرة أو القادمة ترى لها نظيراً ... ولا عجب فى ذلك ، فان ليلة تبلغ نفقاتها أربعة ملايين من الجنيهات الذهب ، لهى ليلة من ليالى الخلود !!

الحكم النيابى والمدنية الحديثة

وكما كان الخديوى أسماعيل دائباً فى ادخال ضروب الاصلاح التى يرى فيها تمدين البلاد المصرية وتقدمها ، ولما فطر عليه من ميل طبيعى للحضارة الاوربية الحديثة ، فقد عمل على ادخال الملابس الأفرنجية ، وأمر بأن يتخذها الموظفون فى دواوين الحكومة زيا رسمياً . وكذلك كان أول من بعث فى مصر نواة الحكم النيابى ، اذ أنشأ أول مجلس نيابى فى البلاد فوطد بذلك دعائم الشورى ، ورمى من ورائها إلى اشراك عظماء الأمة فى ادارة أداه الحكم . لكى تساهم الطبقات المفكرة فى تنشيط حركة الاصلاح وبث فى نفوس الشعب روح الثقة والطمأنينه التى نشرها على أوسع نطاق فى أرجاء الوادى ، وتوصل بها إلى النهوض بمرافق الثروة القومية . وترقية الصناعة والزراعة التى كان يرى أنهما عماد الاستقلال الحقيقى للبلاد .

وإلى جانب ذلك كله ، بعث نهضة صحفية فى عهده ، عن طريق تشجيعه للأدباء ، وحملة الأقلام ، والشعراء وذوى الافكار . . وأهم الصحف التى صدرت فى ذلك العهد هى : «اليعسوب» و «روضة المدارس» و «أبو نضارة» وجريدة «الجيش المصرى» و «الجريدة العسكرية» — واضعاً نصب عينه أيجاد رأى عام مستنير فى البلاد ، عن طريق نشر المعارف العامة بوساطتها بين طبقات الشعب !

ابرز الحوادث وأعلام الرجال

وكان للخديوى اسماعيل اطماع واسعة كما قلنا . فقد كان يرمى بانهاض مصر ، ورفعة شأنها بين الأمم ، إلى أسمى الغايات ، غير ضنين فى هذا السبيل بجهد أو تعب أو مال . اذ كان يريد أن تكون مصر أقوى أمم الشرق القريب والبعيد . وكان يود ، لو ينادى به — على هذا الأساس — امبراطورا على افريقيا . ولعله قد مهد الطريق لهذه الغاية مع نابليون الثالث والسلطان عبد العزيز ، ولولا بعض الحوادث والتطورات السياسية فى المحيط العالمى لتم لسموه تحقيق هذا المقصد ! .

فمن أبرز الحوادث فى عهده انشاء المحاكم المختلطة التى كلف سموه المغفور له نوبار باشا من اجلها ، أن يطوف بالأمم الأوربية ويقتبس من محاكمها الانظمة المعمول بها هناك ليدخلها فيها ، ويعمل على نوال موافقة تركيا عليها . وبذلك انشئت وزارة الحقانية فى مصر تشرف على حسن توزيع العدالة ، لقسطاس بين الناس !

المغفور له نوبار باشا

ولم تنتظم الأعمال تماماً فى هذه المحاكم ، إلا بعد تولية المغفور له حسين فخرى باشا نظارة الحقانية فأستكمل لها حسن النظام ، وأنشأ إلى جانبها المحاكم الأهلية . وكان المتبع إلى ذلك الوقت أن تكون وظائف الكتبة والموظفين فيها وقفاتها قاصرة على المسلمين ، ولكن السماحة التى عرفت عن الخديوى اسماعيل : وما جبلت عليه نفسه من الرغبة فى تعميم المساواة بين رعاياه من المصريين ، حفزته على أن يأمر بتعيين الأقباط ، أسوة باخوانهم فى الوطن ، فى سائر الوظائف بهذه المحاكم .

ومن ألطف ما أذكره بهذه المناسبة أن أول قاضى ، قبطى ، ظفر بالتعيين كان اسمه ، عبد الملاك بك كتكوت ، وقد عين فى محكمة قنا الأهلية . وأن جدى المرحوم ، يوسف بك عبد الشهيد ، عين مديراً لديوان القضايا فى المنيا . وكانت هذه الوظيفة تعادل وظيفة نائب عام ، يتولى التحقيق فى القضايا الكبرى ، ويصدر فيها أحكاماً تماثل أحكام القضاء فى أول درجة ، بحيث تعتبر نهائية إذا لم تنقضها محاكم الدرجة الثانية أى ، الاستئناف » !

وكان سموه أيضاً يأمر بتعيين بعض الأكفاء من أصحاب المواهب من (الأقباط) فى الوظائف الادارية الكبرى ، حيث عين المرحوم ، سرور بك ، وكيلا لمديرية الدقهلية ، كما عين سواه أيضاً فى مثل هذه الوظيفة . وكان هذا العمل الجليل من سموه بمثابة رمز قوى على وحدة مصر ، وعلى عمله للقضاء على الفوارق الدينية بين أبناء البلاد ، ومحو النعرات البغيضة التى تفرق بين أبناء مصر كأفراد ومواطنين ، وبين مواطنيها كجماعات !

كذلك من الحوادث البارزة التى حدثت فى عهده مشترى ومبيع أراضى الدائرة السنية — مسألة اسماعيل باشا المفتش — وكل هذه أمور معروفة نكتفى بالاشارة اليها .

أما أعلام الرجال فى عصره ، أولئك الذين تزدان صفحات تاريخ مصر بخدماتهم لها ، وأخلاصهم لعرشها وجهادهم من أجل رفعتها ، فهم المغفور لهم :

نوبار باشا — شريف باشا — رياض باشا — على مبارك باشا — ثابت باشا — خيرى باشا — شاهين باشا — راسم باشا — قاسم باشا — اسماعيل صديق باشا (المفتش) — سلطان باشا — السيد ابا ظه باشا — قدرى باشا اسماعيل محمد باشا — بهجت باشا — عرفان باشا — سلامة باشا — راغب باشا — عبد القادر حلمى باشا — عمر لطفى باشا — على شريف باشا — مصطفى فهمى باشا .

وكان لكل فردمنهم عظمته الخاصة ، وجانب النبوغ الذى تفرد فيه ، وشخصيته الساحرة ، ووطنيته الصادقة وعلمه الواسع .

وسوف نتناول بالحديث بعض المواقف التاريخية التى تذكر لكل منهم ، فى موضعها ، من هذا الكتاب حسب تسلسل الحوادث .

زيارة السلطان عبد العزيز[1]

ولقد شهدت مصر فى عهده — عدا حفلة قنال السويس — أعظم احتفال فى تاريخها بزيارة السلطان الخليفة عبد العزيز للخديوى اسماعيل فى مصر ...

ويعتبر الاحتفال الذى أقيم لهذه الزيارة مما لا ينسى فى التاريخ فقد كان للخليفة منزلته الرفيعة فى النفوس . ولم يكن اسمه يذكر إلا مقروناً بألقاب التعظيم والتكريم . وكان المصريون — ككل المسلمين فى جميع أنحاء العالم يجلونه ويحيطونه بمظاهر الولاء والحب الوفير . وكانت العلاقات — على الرغم من أن مصر كانت تعتبر قديماً ولاية تركية يشرف عليها الباب العالى — بين الأتراك والمصريين ، قائمة على دعائم المودة المتبادلة والمصالح المشتركة . وكانت خطبة أيام الجمعة تتلى فى المساجد باسم السلطان الخليفة ، وبالدعاء له ...

المغفور له السلطان عبد العزيز

وكان الخديوى اسماعيل — طيب الله ثراه — من أعظم الخديويين الذين ولوا عرش مصر فى العمل على تقوية عرى التفاهم والمودة بين العرش السلطانى ، ومصر !

وبلغ من حب الخليفة السلطان عبد العزيز ، أن التمس منه التفضل بزيارة مصر ، فأجاب السلطان هذا الطلب وشرف وادى النيل . ولقد كانت مظاهر الحفاوة البالغة ، وماقوبل به عظمته ، من الأهلين والحكومة ، من ألوان التمجيد والتكريم ، فوق كل بيان !

ولقد تركت هذه الحفاوة فى صدر عظمة السلطان تأثيراً كبيراً ، لا سيما عند ما لمس عن قرب عظمة الشعب المصرى ،

(١) نشرت « بالاثنين » و « الاتحاد » .

وصفاء معدنه . وتبين له مدى تقدمه المطرد فى ميدان الحضارة . بفضل الجهود الموفقة التى يبذلها سمو الخديوى اسماعيل فى هذا السبيل . وبعث مظهر الجامع الأزهر الذى يعتبر أكبر جامعة إسلامية ترسل النور والعرفان فى أنحاء الشرق كامل ارتياحه . الى حد أن قرب اليه نوابغ علمائه ، وأحاطهم بعطفه وأوصى بهم خيراً ! كما أن عظمته اختص رجال الدين المسيحى فى خلال هذه الزيارة برعايته وحفاوته . ولا سيما البطريرك القبطى .

المتنيح الأنبا ديمتريوس

ومن طريف ما حدث عند ما استقبل السلطان عبد العزيز . المتنيح الأنبا (ديمتريوس) بطريرك الأقباط . أن نهض لاستقباله ، فأسرع غبطته بتقبيل صدره من الجانب الأيسر ، فى موضع القلب ، فجفل عظمته . ولكن البطريرك قال له : « جاء فى الكتاب المقدس : إن يد الله على قلب الملك ! وأنا بهذه التحية أقبل يد الله التى على قلبكم الكريم » !

فسر عظمته بذلك . وأنعم عليه بالنياشين الرفيعة . ووهبه أطياناً واسعة الانفاق من ريعها على المدارس التى كان يديرها

ولا تسل عن أفراح شعب مصر بهذه الزيارة . إذ كانت الفترة التى حل فيها عظمة السلطان ضيفاً كريماً بمثابة الأعياد والمواسم . لما أقيم فيها من الأفراح والمهرجانات إذ هز السرور اعطاف البلاد . وسرت روح البهجة فى ربوعها . .

غير أن سمو الخديوى اسماعيل ، حينما كان باستانبول — لم يكتف بهذه الزيارة الميمونة . بل التمس من السلطان أن يتفضل بزيارته فى سراياه العامرة ، باستانبول المعروفة باسم (امير جان) لتناول طعام الغداء .

فلما قبل السلطان دعوة الخديوى قيل لسموه : « إن السلطان لايدخل بناء سبق لغيره من الناس سكناه . . . فالواجب — والحالة هكذا — أن ينشىء « كشك » بحديقة القصر الغناء لاستقباله . . فاوسع الخديوى اسماعيل مبالغة منه فى اكرام السلطان إلا أن بنى قصراً صغيراً فخما . وكلف معامل « باريس » بصنع أدوات رائعة للمائدة من الذهب الخالص المرصع بالجواهر الثمينة ، ليقدم فيها الطعام خصيصاً للخليفة المعظم .

وعندما شرف عظمته المأدبة نهض بمهمة اكرامه الخديوى نفسه . ولما أعجبته الأوانى الخاصة بالمائدة أمر بعد تناوله الطعام فيها . بقبولها وضمها إلى الكنوز « الشاهانية » رمزا لرضائه الشاهانى على الحضرة الخديوية . ولا يفوتنا أن نذكر أن هذه الحفلة كانت من العوامل التى يسرت السبيل أمام سموه . فى حصر وراثة العرش فى أبنائه .

افراح الأنجال

وتأتى فى المرتبة الثانية . من هذا القبيل . أفراح الأنجال التى أقيمت فى البلاد ابتهاجاً بقران سمو الخديوى (توفيق) والسلطان (حسين) والأمير (حسن) والأميرة (فاطمة هانم) — طيب الله ثراهم — فان ما أذكره أنا شخصياً من مباهج هذه الأفراح ، والجود والسخاء . الذى غمر به سموه الشعب فى خلالها يفوق كل وصف . إذ اقيمت السرادقات الفخمة وصنعت من الحلوى وأنواع (الملبس) الشهية اهرامات . على غرار اهرامات الجيزة وجاءوا بنا وكنا طلبة فى المدارس — لنرى ولننال نصيبنا منها . ونلتهم كفايتنا فى خلال ٤٠ يوماً بلياليها — وهى المدة التى ظلت فيها هذه الأفراح خافقة الأعلام على البلاد !

من نوادر الخديوى اسماعيل

وكان الخديوى اسماعيل لطيف المعشر ، يميل إلى المرح والسرور ، كلفاً بكل ما يدخل البهجة على الصدور ، يحب الموسيقى والغناء ، ويرعى رجال الفنون ، ويغمرهم بعطفه ورعايته . وقد نالت (المظ) المغنية ، كما نال «عبده الحمولى» فى عهده مكانة رفيعة بفضل تشجيعه وجوده عليهما . وعطاياه السخية لها كانت مضرب الأمثال .

المغفور له سمو الخديوى اسماعيل

كما كان لسموه نوادر كثيرة ، وطرائف طلية ، تم على لطفه وخفة روحه اذكر منها أن أحد مفتشى مزارعه — وكان أسمه « عكوش باشا » دخل عليه ذات يوم وقال له مستأذناً : يا أفندينا .. لقد وجدت كنزاً ثمينا للبلاد . وذلك هو زرع ستين ألف فدان من أملاك الدائرة السنية فى الفيوم ، أشجار زيتون ، يمكن أن يستخرج منها كميات كبيرة من الزيت ، تموّن الأهلين ، وجميع الآلات الموجودة بالبلاد ، وكذلك السكك الحديدية ويمكن أن تصدر منه المقادير الزائدة عن الحاجة إلى الخارج . ولما كانت المصانع اللازمة لاستخراج الزيت ، يستلزم أستحضارها وأعدادها للعمل وقتاً طويلا . فالتمس من سموكم اصدار الامر ، بأستحضار الآلات حتى تعد للعمل حين ينضج الزيتون ، ويطيب ثماره ، خوفا من تأخير العصير . . .

فسر سموه لذلك سروراً كبيراً . واستدعى فى الحال المغفور له محمد سلطان باشا — الذى كان إذ ذاك حاكم الصعيد العام — وقص عليه ما عرضه «عكوش باشا» وأمره بأتخاذ ما يلزم لاستحضار الآلات اللازمه من اوربا ... فلما سمع سلطان باشا الرواية ، ابتسم وقال .

— : « لا يغرب عن شريف علمكم أن عكوش باشا رجل اشتهر بالخيال الكاذب ، وهو يميل كثيراً إلى المبالغه والخداع . واذا أعتمدنا على مثل هذه الاقوال التى لا نصيب لها من الحقيقه . فسوف نتكبد خسائر جسيمة والبرهان على ذلك هو أستحضار الآلات قبل معرفه نتيجه زراعة لزيتون . الذى لا نعرف أن كانت تنجح أم لا . فمن الخير يا أفندينا الانتظار حتى نرى هل تنمو الزراعه وتنضج . أم العكس ، هو الصحيح — وفى هذه الحالة يمكننا أن نحكم هل الامر يقتضى استحضار الآلات أم صرف النظر عنها » . وهنا أجاب الخديوى قائلا :

— : « أسمع يا سلطان باشا . انا عارف خيالات عكوش ، وفاهم انه كذاب .. ولكن كذبه يبسطنى ، وأعرف أنك صادق ولكن صدقك يضايقنى فاذهب واطلب الآلات وانته ... ولتكن تجربة » !

وفعلا طلبت الآلات وتم تركيبها . ولكنها لم تستخدم فى الغرض الذى انشئت له . لأن الزيتون لم ينضج فعلا .

عاقبة « جعلص » « الأفاك » !

ومن لطائف ما حدث فى تلك الأيام أن ظهر فى أحدى بلاد مديرية حرجا شخص يدعى «جعلص» أدعى الولاية . وأخذ ينادى بنفسه خديوياً ، فألتف حوله بعض الرعاع . فما أن بلغ خبره الى مسامع الخديوى اسماعيل حتى أمر بالقبض عليه وشنقه علانية فى وسط البلد التى ظهر فيها . ثم أمر بتوزيع أهليها على البلاد المجاورة ، وهدم مبانيها وحرثها لتكون أرضاً زراعية . حتى لا يكون لها أثر فى الوجود . بعد أن ظهر منها هذا الشرير !

كما حدث ايضاً انه كان يوجد فى عهده فيالق من «الباشبوزك» — وهى جيوش مكون كل منها من ٦٠٠ عسكرى . خليط من جميع الأجناس — وكان هذا النظام من بقايا الولاة السابقين ، اذ كان يوجد منهم فى كل مديرية «سنجق» . فاخذوا يعيثون فى الأرض فساداً ، ويهددون الأمن العام . وكان بينهم كثيرون من الأعراب الذين يسكنون الصحارى والسواحل ، فى الجيوش والخيام . فاراد سموه التخلص من هذه الأنظمة ، فأمر حكام البلاد بأن يوعزوا الى الفريقين بأن الحكومة ستفتح السودان وانه سيعهد اليهم بهذا الأمر — أى للسناجق والأعراب — وكانت النية متجهة فى ذلك الزمن الى ضمه الى مصر فعلا . . . ففرحوا بذلك ، وسرعان ما تهيأوا للسفر . وصرفت لهم الحكومة ما يلزم لرحيلهم . فسافروا جميعاً . ولكن الأوامر صدرت الى حاكم السودان العام — وكان المغفور له عبد القادر حلمى باشا ، بعدم السماح لهم بالعودة الى مصر . اذا سلم منهم أحد فى الحرب ، وبهذه الوسيلة استراحت البلاد من شرورهم !

حرص سموه على قومية المصريين !

ومن أهم ما حدث فى عهده ، مما يدل على حرص سموه على قومية رعاياه ، أن أنتشر فى انحاء البلاد مبشرون من الامريكان . كانوا يطوفون بالبلاد للتبشير للمذهب البروتستانتى ، عاملين على ضم الأقباط الارثوذكس اليهم . وفعلا امكنهم استمالة بعض العائلات المعروفة فى البلاد — وكانت عائلتا «خياط» و «ويصا» هما أول العائلات التى خرجت من المذهب الارثوذكسى الى المذهب البروتستانتى !

وتصادف إن المبشرين انتقلوا بعد ذلك الى مديرية المنيا ، وكان اقباط المنيا يتبعون نصائح جدى المرحوم يوسف بك عبد الشهيد ، فنهاهم عن الأتصال بهم ، أو حضور اجتماعاتهم . فغضب المبشرون لذلك . واحتج رئيسهم الدكتور «هوج» على هذا العمل ، ورفع شكواه الى قنصل امريكا فى القاهرة ، الذى ابلغ بدوره الشكوى الى نظارة الخارجية فالداخلية . وهذه ابلغتها الى المديرية لاجراء التحقيق اللازم — فلما دعى جدى لسماع اقواله امام المدير قال :

— : « إن الأمر بسيط للغاية . . . فهؤلاء المبشرون حضروا إلى بلادنا ، يطلبون منا أن نخرج من ديننا ، ونتنكر لقوميتنا . . فرفضنا ذلك ! ! وأنهم ليشكوننا لحرصنا على مذاهبنا ، ووطنيتنا . . . فان كانت الحكومة تريد ان تساعدهم على أغراضهم ، فلتقل لنا ذلك بصراحة ، ونحن نفكر فى الأمر » ! !

فلما بلغ مسامع الخديوى اسماعيل هذا القول الذى أعلنه جدى ، استدعاه وشكره ، وتفضل فانعم عليه بنيشان رفيع . لأن سموه كان كارها أن يخرج أحد من رعاياه على مذهبه إلى مذهب آخر أجنبى . وكان حرصه على قومية رعاياه لا يضاهيه إلا حرصه على عرشه . ولذلك رأى لكى يقضى القضاء المبرم على هذه الحركة الانفصالية . أن يقوم المتنيح غبطة الأنبا ديمتريوس بطريرك الأقباط فى عهده برحلة فى النيل إلى أقاليم الوجه القبلى ، وأمر بأن توضع باخرة من بواخر سموه تحت امره ليطوف بها ، على أن يكون فى استقباله فى كل مكان يحل فيه الحكام والمديرون ؛ ويقدمون له ما يليق به من التجلة والحفاوة وحسن الاستقبال — وبذلك استطاع سموه أن يحول دون هذه الحركة التى كان يرمى الأجانب منها إلى أن تتبع الكنيسة القبطية المصرية كنيسة أخرى أجنبية . الأمر الذى يذكر لسموه بالحمد والتمجيد !

مثال من سماحته العظيمة

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر . فللدلالة على سماحة اسماعيل العظيم ، ومبلغ احترامه للعقائد الدينية اذكر أنه عندما أريد فتح شارع كلوت بك — وكان فى زمنه من أهم شوارع العاصمة — وكان النظام يقضى ليكون الشارع مستقيما أن يمر بكنيسة الأقباط الكبرى الكائنة بالدار البطريركية . فرأت مصلحة التنظيم هدم جزء منها على أن تبنى داراً أخر ، وكنيسة أعظم على نفقة الحكومة . . . فعارض البطريك الانبا ديمتريوس فى هذا الأمر . . . والتجأ إلى سمو الخديوى قائلا :

— إنى يا أفندينا أتشاءم من هدم معبد دينى ، يذكر فيه اسم الله . . . فى عهدكم السعيد ، وجعله ليكون طريقاً للسابلة ، واعتقد أنه لا يرضى الجناب الخديوى ذلك الأمر !

وعندئذ أصدر سموه أمره الكريم ، بتحقيق رغبة البطريك وقال :

— بل لتكن رغبة البطريك ، وليبق الشارع قائماً كما هو ، ولا بأس من انحرافه فى هذه الناحية ، إكراما لبيت من بيوت الصلاة !

عدالة الحكام فى عهد إسماعيل

ومما أذكره عن استقامة الحكام وعدالتهم ، فى عهد اسماعيل ، أنه كان يوجد مدير فى مديرية قنا اسمه داود باشا ، وقد بقى فيها زمناً طويلا . وكان اللصوص فى ذلك الزمن وقطاع الطرق منتشرين فى ارجائها ، بحيث لم يكن أحد يأمن على نفسه بالليل أو النهار . وكان اهتمام المدير بتطهير المديرية من المجرمين وصون الأمن والنظام كبيراً ولكنه كان كلما ضبط بعض اللصوص والمجرمين وأحالهم الى النيابة فالمحاكم ، يحكم ببراءتهم ... لعدم توافر الأدلة !

وضاق صدره بهذه الاجراءات ، لثقته بأدانة هؤلاء المجرمين ، فوطد نفسه على أن يقتص منهم ، ويريح الناس من شرورهم ، فأستن لنفسه طريقة خاصة . اتبعها . وجرى على منهاجها شخصيا ، وذلك بأن القاتل ، حين تتوفر عليه ما يقتنع هو به من الادلة على أنه اقترف جريمة القتل يأمر بقتله خنقاً فى السجن . وبعد الوفاة كان يستصدر من الطبيب شهادة بأنه مات « بالحمى التيفودية » أو « السكتة القلبية » . . . وبذلك ينتهى أمره ويستريح من شره !

النزاهة المطلقة

وقد حدث ذات مرة ، أن أحد الأطباء أمتنع عن اعطاء الشهادة اللازمة بوفاة أحد الأشرار الخطرين ، فأحضره عنده ، وجلده ، وأرغمه على توقيع الشهادة اللازمة !

وكان كذلك إذا تأكد له أن رجلا هتك عرضاً ، أو نهب انسانا بالاكراه ، ولم يقض على حياته فى أثناء ارتكاب جريمته ، يكتفى بأن يفقده بصره جزاء وفاقا لعمله الاجرامى الوضيع . . !

ولقد ترتب على هذا القصاص الذى ذاع أمره فى أنحاء المديرية أن تطهرت البلاد تماماً من المجرمين ، وآمن الناس على أموالهم وأعراضهم ، وغدت فى استتاب الأمن والنظام مضرب الامثال !

محاربته لاستغلال النفوذ

حدث مرة أن جاءته امرأة أرملة ، تولول باكية ، ودخلت عليه فى غرفته بديوان المديرية قائلة فى غير كلفة :

— : العمدة نهب جاموستى يا داود . وأنت فى المديرية . . . فهل هذا يرضيك ؟ فأبتسم وأجابها :

— : لاتخافى شيئاً . . سوف ترد إليك جاموستك إن كان كلامك صحيحاً » !!

ومع انه كان فى ذلك الوقت مريضا ، وفى دور النقاهة . إذ كانت قد أجريت له عملية « بواسير » منذ أيام ، وكان ركوبه دابة امراً شاقاً ألماً عليه . فانه أمتطى حصانه ، وقال :

— : « لن يهدأ لى بال إلا إذا ردت لهذه المرأة جاموستها . . . داود موجود ، وعمدة يسرق جاموسة امرأة ، إن آلام العملية تحتمل ، ولا يحتمل هذا الاغتصاب !

وفعلا ركب حصانه . وركبت المرأة دابة . حتى وصلا إلى بلدتها ، واستحضر العمدة ، وبسؤاله عن صدق دعواها : فأرغمه على دفع خمسة جنيهات تعويضاً لها ، ورد إليها جاموستها وعاقبه بالجلد تأديباً له ، وزجراً لامثاله من الحاكمين الذين يستغلون نفوذهم ، وسلطة وظائفهم !!

حيلة لطيفة وتخلص بارع !

ولما تطهرت مديرية قنا من الأشرار ، نقل داود باشا إلى مديريه جرجا ، فسلك مسلكه المعهود فى استئصال شأفة المجرمين ، وحمل عليهم حملة قطعت دابرهم ... ثم نقل بعدئذ إلى مديرية الجيزة — وكان اهتمام الحكام منحصراً فى تحصيل الأموال الأميرية ، ومختلف الضرائب المقررة ، فرأى داود باشا أن الأهلين يسددون ما هو مطلوب منهم عن طيب خاطر : إلا أحد العلماء ، وكان يملك أراضى واسعة فى بعض القرى ، ولكنه يسكن فى مدينة الجيزة فهو الوحيد الذى يماطل فى دفع الأموال ، حتى لقد تراكمت عليه المتأخرات منها إلى أن أربت على مبالغ جسيمة . فارسل اليه يستدعيه ولكنه رفض التوجه اليه واجاب الرسول بأنه لاشغل لى عنده . . . فلما عاد الرسول وأخبره بما قال ، غضب عليه ، وجلده عقاباً منه على تقصيره فى إحضاره . . . وأمره بأن يذهب إليه ، ويستحضره حالا ، فذهب الرسول ، وكان جسمه لايزال ملتهباً من آثار ما ناله من الجلد ، وأحضره بالكرباج قبل أن يدع له فرصة للاعتذار ، أو الفرار ... فدخل « العالم » على داود باشا وبعد أن حياه قائلا : « السلام عليكم ياسعادة المدير » وهم بالجلوس إلى جواره . ففى الحال صرخ فيه قائلا : « قم ! » ثم دعا اثنين من القواصين ، وأمرهم بأن يطرحاه أرضاً ، ويضعا فى أقدامه القيود ، ويجلداه بالسياط .. وكانت علقة ، لم ينقذه منها إلا سداده ما هو مطلوب عليه للحكومة !

ولما ذاع نبأ ذلك بين أخوانه ، تكون منهم وفد . وذهب إلى قصر عابدين وتشرفوا بمقابلة سمو الخديوى شاكين له ما فعل داود باشا بزميلهم ، قائلين له : « يا أفندينا ، فى عصرك الزاهر ... عصر النور والعرفان . لاترضى سموكم أن يهان رجال العلم والدين ، ويجلدوا كالفلاحين » !

فأحضر سموه داود باشا ، واستوضحه جلية الأمر على مشهد من العلماء ، فاجاب وهو ثابت الجنان ، وقد أصطنع حيلة بارعة للتخلص من هذا المأزق الحرج : — : « إن افندينا هو نائب الخليفة فى الحكومة المصرية .. وانا فى منصبى نائب الخليفة فى مديريتى . . ولقد ثبت لدى إن هذا الرجل مارق ، وانه قد عمل أعمال الكفار . وتطاول بلسانه على مقام أحد الأنبياء ، فلم يسعنى الا تأديبه بالجلد ! وهنا قال العلماء : « بل كان لا بد من رجمه » !

فأبتسم داود باشا وقال : « لقد جلدته بما يكفى وزيادة ! . »

حينذاك انصرف الجميع من الحضرة الخديوية شاكرين حامدين اهتمام ولى الأمر بشكواهم ..!

ولكن افندينا ، لم تجز عليه هذه الحيلة ، فبعد انصراف العلماء سأل داود باشا أن يفصح عن الحقيقة . . . فقصها على اسماعه الكريمة ، وعرض كيف ان هذا الرجل يريد أن يجعل من نفسه بامتناعه عن سداد المطلوبات الاميرية ، حكومة داخل الحكومة ، . . . وانه بعد ان ناله ما يستحق استقامت الامور فأغرق افندينا فى الضحك وقال . . .

—: « خليك على هذا ياداود . . وكل مرة شتم وكفر . . » !

وعلى ذلك انتهت الرواية . . !

لطائف لبعض المديرين !

وهناك لطائف ونوادر اخرى كثيرة لبعض مديرى ذلك العهد ، وكلها تنم فى مجموعها ، على الاستقامة التى أمتاز بها الحكام ، وعلى التزامهم فى تنفيذ الاوامر الصادرة اليهم جادة العدل والأنصاف ، وروح الاخلاص .

اذكر انه عين فى مديرية بنى سويف مدير اسمه جابر بك . فطلب الى بعض عمدالبلاد ان يوردوا جمالا لمشال قصب الدائرة السنية الى الفابريقة الخاصة بعصيره ، وفرض على كل فرد منهم أن يورد مائة جمل . ففى ذات يوم جاءه عمدة أحدى القرى وقال له :

—: « ياسعادة المدير ، لقد طلبت منى ١٠٠ جمل ، وليس بقريتى ذيل واحد من جمل . . فمن اين احضرها ؟ ! »

فاجابه المدير :

—: « هات جمال من تحت الأرض والسلام ! ! »

فاجاب العمدة : « وهل تحت الأرض فيه جمال ؟ ؟ من عملك مدير ؟ ! »

فغضب المدير عليه واستدعى قواصه التركى وقال له : « ارطن على هذا الرجل » فأنفجر فيه القواص قائلا : « سكتر كرته بزافن » !

فهرب الرجل خوفاً ، لائذاً بالفرار ، واللطيف ان المدير — وكان فلاحاً من أهل البلاد — هرب معه ايضا ، لأنه ظن نفسه لا يزال من مشايخ البلاد .

والأعجب إن هذا العمدة ، عندما رجع الى قريته جمع حوله الناس وأخذ يحفر فى الشوارع ، فمر عليه المدير فى اثناء طوافه ، وسأله عما يصنع فقال : « أبحث عن جمال » ! فسأله : « وهل تحت الأرض فيه جمال » ! ؟ فاجابه : « لا شأن لى . . فسعادتكم قلتم ذلك » ! !

وأين ذهبت الفشن ؟

ومن نوادر المديرين ايضاً أن البوستة كانت ترد الى احدهم ، وتقدم اليه حسب العادة المتبعة فى دواوين الحكومة ، مصحوبة بالملفات ، فكان يحتفظ بالخطاب ويمزق الملف الخاص به ، وهو يقول : « هذه عفاشة ، نفاشة ، ليس لها لزوم » ! فيضطر الباشكاتب الى جمع الأوراق الممزقة من جديد ، للأطلاع عليها ، والابرام فى الأمر حسب التعليمات الصادرة .

ولعل أظرف نادره من هذا القبيل : هى التى وقعت لمحب بك ، والد المغفور له محب باشا ، الذى كان مديرا للمنيا . . . فقد جرت العادة أن يطلق عليه اسم مدير المنيا ، وبنى مزار ، فعندما أراد الباشكاتب أن يعتمد منه أول خطاب لنظارة المالية — سأله قائلا : ماذا كتبت تحت الامضاء . قال الباشكاتب كتبت « مدير المنيا وبنى مزار » فسأله المدير: والفشن . . فين ودتها ؟ ! أجاب الباشكاتب : « فى مكانها ياسعادة المدير » !

فصرخ فيه المدير قائلا : « اسمع ياباشكاتب . . أنا عارف شغلك كويس ! أنت مسكت الفشن وأعطيته لمدير بنى سويف . . ولذلك لا أعتمد أمراً ليس فيه الفشن ! »

وهنا أضطر الباشكاتب لانجاز العمل وعدم تعطيله أن يضيف فى الامضاء كلمة « والفشن أيضا حسب أمره » !

وعندما وصل هذا الخطاب إلى نظارة المالية دهش له المغفور له اسماعيل صديق باشا ناظرها فى ذلك الوقت وأمر باشمحاسبجى الدولة ، المرحوم وهبه بك الجيزاوى أن يستدعى الباشكاتب لسؤاله فى الأمر . فلما مثل بين يدى الوزير الخطير : روى الواقعة بحذافيرها ، فضحك لها ، وأستدعى المدير وأفهمه بأن يستمع لنصائح الباشكاتب !!

ولما التقى المدير بالباشكاتب أستسمحه ، وطيب خاطره ، فأجابه هذا . . أن الامضاء هى التى عملت كده ! !

حاكم الصعيد العام !

وفى زمن الخديوى اسماعيل ، كانت وظيفة الحاكم العام للصعيد متبادلة بين ثلاثة من عظماء مصر ، وأكبر ذواتها ، وعلية القوم فيها وهم المغفور لهم « محمد سلطان باشا » و « محمد قاسم باشا » وعمر لطفى باشا » .. وكان لكل منهم مواقف مشهودة . . اذكر منها مالا يزال ماثلا فى ذهنى ، مما يدل على عظمة النفس ، والشجاعة الأدبية التى كان يتحلى بها سلطان باشا . . فانه لما فرضت ضريبة المقابلة على الأهالى ، كان سلطان باشا أشد المعارضين لها ، لأنه كان يرى أنها تثقل كواهلهم ، على حين كان الرأى السائد عنها أنها تخفف عنهم أعباء ضرائب الأموال الأميرية.

فلما أمتنع سلطان باشا بادىء الأمر عن تنفيذ الأوامر الصادرة إليه بشأن تحصيلها ، غضب عليه سمو الخديوى غضباً شديداً ، فلما مثل بين يديه قال سلطان باشا لسموه : « ياأفندينا إن هذه الضريبة فيها القضاء المبرم على الأهالى » . . ولم يجد رحمه الله حرجاً من أن يصارحه بهذه الحقيقة المريرة . وهنا استشاط سموه غضبا ، وأمر بنفى سلطان باشا إلى السودان . . ولكن سرعان ما التمس اسماعيل باشا صديق « المفتش » العفو عنه : بتوسطه فى الأمر . . وعاتب سلطان باشا وآخذه على موقفه وتعنته قائلا : « هل تريد أن تمسك الماء ، وتعمل المستحيل . . إنك بذلك تضحى بمركزك عند الخديوى ، وفى نفس الوقت سوف تسرى الضريبة التى تعارضها . . فانك تكون بذلك نفخت فى رماد ، وضحيت فى غير ضرورة » ! . . فأجاب سلطان باشا :

— : « لك حق ! . . فلو أنى اقدم حياتى فداء ويكون من وراء ذلك نفع عام للبلاد . . لكنت قدمتها عن طيب خاطر وأكون بذلك الفائز . أما والأمر كما تقول ، فرأيك هو الصواب ! ! »

وفعلا عفا الخديوى عنه ، وكلفه بتحصيل الضريبة . بجد ونشاط .

بين سلطان باشا وشاهين باشا

المغفور له شاهين باشا

ومن الحوادث التي حدثت لسلطان باشا في ذلك العهد ، أن وقع بينه وبين المرحوم شاهين باشا ناظر الجهادية ، الحربية والبحرية ، فقور ، وقطيعة — وكان سمو الخديوي ، لأمر ما قد أصدر الأمر بعزله من منصبه ، وتعيينه بوظيفة مأمور تشهيل بالسكك الحديدية في السودان . ومن ثم نقل إلى وظيفة مفتش عموم شفالك بالمنيا . . . وكان سلطان في ذلك الوقت حاكماً عاماً للصعيد : واسع الملء الأفواد والاسماع . فعز على شاهين باشا — وكان وزيراً سابقاً — أن يكون مرؤوساً له فأخذ يسعى لكيده : ونشر حوله المفتريات ، إلى حد أن اختلق عليه لدى الجناب الخديوي أنه يعمل على أن يبدي بنفسه « خديوياً على الصعيد » ! :

ولما علم بذلك سموه غضب غضباً شديداً ، مع أنه كان يخامره شك في صدق هذه الأكذوبة التي اختلقها شاهين باشا ، ولكنه أمر بأبعاده إلى السودان . وفعلا سافر سلطان باشا إلى أسوان . . . لولا أن النبأ بلغ مسمع الوزراء الثلاثة مشاهير عصرهم « رياض باشا » و « شريف باشا » و « نوبار باشا » فتألبوا له ، لوثوقهم من براءته ، فراجعوا سموه في الأمر . . . قائلين :

المغفور له شريف باشا

— : « يا أفندينا إن سلطان باشا رجل كله ولاء لسدتكم ، ومن أبر أبناء مصر حباً لكم » ! ثم شرحوا تفاصيل هذه المفتريات التي روجها حاسد له — فلما تبين لسموه ذلك ، لا سيما بعد أن توسط في الأمر « ولي العهد » المغفور له الخديوي توفيق — طيب الله ثراه — أصدر أمره السامي بالعفو عنه . . وبرجوع سلطان باشا تبددت الغيوم ، وتجلت الحقيقة ، فأعيد إلى منصبه الرفيع ليوالي خدماته للعرش والبلاد أصدق ما يكون إقداماً ، وأثبت جنانا !

ذكرياتي عن اسماعيل خارج الحكم !

ولما تعقدت الأمور على أثر عجز الحكومة عن سداد أقساط الديون التي استدانها الخديوي لينفقها على الاصلاحات العمرانية في مصر ، قلقت انجلترا وفرنسا ، وتم الاتفاق بينهما على تشكيل لجنة تحقيق ، للبحث في العوامل التي أدت إلى اضطراب الأحوال المالية وسببت هذا العجز في عدم سداد الأقساط لأربابها . وكان من جراء ذلك أن

تألفت فى مصر أول وزارة مختلطة رئيسها نوبار باشا . وتولى الداخلية فيها رياض باشا والمعارف على باشا مبارك والمالية « ريفورس ولس » الانجليزى والأشغال العمومية « ديلنير » . . . ولكن هذه الوزارة لم تعمر طويلا ، بعد حركة قام بها الجيش على أثر تأخرها فى سداد المرتبات له . فأقالها الخديوى ، وقال : « إن الوزارة التى تهان لا يصح بقائها فى كراسى الحكم » وعهد الى راغب باشا بتأليف وزارة وطنية . لم يطل عهدها ، وترتب على ذلك ضرورة تنازل الخديوى إسماعيل عن العرش كطلب الدولتين (إنجلترا وفرنسا) من الباب العالى لضمان بقاء العرش فى أنجاله — وفعلا اتصلت الدولتان بالدولة العلية . وتم تنازله برضاها ، وتولية أكبر أنجاله خديويا — وهو « الأمير توفيق » الذى نودى به على عرش مصر من بعده خديويا ! !

المغفور له الخديوى العظيم (اسماعيل باشا)

ولقد اتفق لى بعد ذلك . وكنت فى مدينة « فيشى » إن قابلنى درانيت باشا — اجزخى الخديوى اسماعيل وابتدرنى قائلا : « إن افندينا لاحظ وجودك هنا منذ أيام . واستغرب عدم زيارتك له » !

فلما اجبته بانى صغير السن والمقام . وليس لى أن اكون من زواره . قال لى : — إنه يسر جداً برؤيتك ، وهو الذى أمرنى بان انهى اليك برغبته السامية . ثم حدد لى موعداً من الساعة الثانية الى الساعة الخامسة . وكان سموه يسكن فى « فيلا روز » أعنى « قصر الورد » !

فسعيت فى اليوم التالى للحصول على طربوش . وتوجهت فى الساعة الثانية تماماً الى الدار التى يسكنها . وكنت أعرف ان افندينا ذو لحية تركية . وشوارب متناسبة ، على حسب ما كنت قد رأيته فى مصر . . . فلما وصلت الى « الفيلا » رأيت رجلا جالساً على مقعد ببابها شواربه ممتدة . ولحيته كثة مسترسلة . فدنوت منه وابتدرته قائلا : « اما على موعد لمقابلة افندينا فى هذه الساعة » ! فقال لى : « تعال معى وانا اوصلك اليه » ! ثم وضع يده فى يدى ، ودخلنا صالوناً بالدار كان يوجد بها نفائس من الرياش تتوسطها أريكة صغيرة فخمة تسع شخصين فقال لى : أجلس . وجلس بجوارى . . . وانتظر حتى يأتى افندينا ! !

وطفق يحدثنى طويلا . واحدثه عما يطلب . . . الى أن قال : « انى مسرور برؤيتك ياقليني بك » ! فقلت : « اشكرك . . . هل حضرتك سكرتير افندينا » ! فأجاب وهو يبتسم : « بل انا هو » ! فلما اتمالك نفسى من الدهشة ، إذ وقفت فى الحال ناهضاً وقلت : « استغفر الله يامولاى ! ! » ولكنه سرعان ما قال : « انى مسرور جدا لهذه المناورة اللطيفة التى رفهت عن نفسى . . اجلس . . فاطعت أمره » ! ! ولكن الخجل قد تولانى لهذا العطف الكريم الذى غمرنى به ! !

وكان لطفه معى بالغاً حد الوصف . الى حد انعقد معه لسانى عن الشكر . وتفضل فوجه الىّ الدعوة لتناول طعام الغداء معه فى اليوم التالى . فقبلت هذا العطف بالحمد والدعاء . وقبلت يده الكريمة . وانصرفت شاكراً . . !

عطفه على عظماء وطنه

وآخر ذكرياتى عن سموه فى الخارج ، ما شمل به سلطان باشا من الرعاية إبان مرضه . حين كان يستشفى فى

اوربا — وكنت ارافقه فى هـذه الرحلة — ونزلنا فى خلالها بفندق « جرلدن أسلام كونتينال » بفينا — وكان سموه نازلا به . ولما علم سموه بخبر قدومنا ، استدعانى ، واستفسر منى عن صحته ، فاوضحت لسموه أنه حين علم بوجوده ، أسف لان يمنعه المرض عن التماس الحظوة بشرف المقابلة على فرط شغفه بذلك ... فقال لى سموه :

— افهمه ان لا يتعب خاطره .. فسوف احضر انا بنفسى لعيادته ، لانى أحب هـذا الرجل الوطنى الذى خدم مصر . وخدم العرش خدمات عظيمة . وقل له : « إن الامتثال خير من الأدب » !

ولما ذهبت وعرضت الأمر على سلطان باشا خجل كثيراً من أن يتجشم سموه هذا التعب ، ولكننا ما نشعر الا وسموه داخلا علينا . فكانت زيارة مؤثرة ... الى حد بكى معه سلطان باشا تحت ضغط العاطفة الكريمة التى جاشت فى الصدور ! ولما هم سموه بالانصراف قال لى :

— : « اسمع ياقليني بك على صحة الباشا وأرجو أن تأتينى منك اخبار سارة عنه . وارجو أن تصلا الى مصر سالمين » !

الخلاصـــة

وجملة القول أن عصر اسماعيل هو عهد النهضة الحقيقية والتقدم العمرانى ، واغتنام الوسائل للرقى ، وتثبيت دعائم النهضة القومية ، التى مهدت لأبناء الجيل الحاضر والأجيال القادمة المكانة العالية التى يعملون لها . وينشدونها . ولهذا فسوف يبقى ابد الدهر عصراً ذهبياً ساطعاً فى جبين الخلود — ولا شك أن الحوادث البارزة ، ومظاهر البذل والتضحيات ، التى اتسم بها ، كانت دليلا على الرغبة الحارة الصادقة التى تملأ نفس سمو الخديوى اسماعيل ، فى تشييد عظمة بلاده ، وامجادها ، وفى خلق نزعة الاصلاح والعمل فى صدور خلفائه العظام للعمل على احلال بلادهم المحل اللائق بها بين الأمم العظيمة — ولذلك سوف تبقى هـذه المفاخر فى تاريخ مصر الحديث رمزاً على يقظة الدولة ومقياسا لرقيها الصحيح على مدى الأجيال !

عصر المغفور له

العاهل العادل محمد على باشا الكبير

منشىء مصر الحديثه ومؤسس الأسرة العلويه المجيدة

إن المغفور له « محمد على الكبير » رأس الأسرة العلوية الكريمة . هو الذى خلق من مصر التى كانت قبل عهده ضعيفة . أصطلحت عليها العلل . ومشى الوهن فى أنحائها . قوة سياسية . يحسب العالم حسابها . وتكمل بسيادتها سياسة إيجاد التوازن وحفظه بين الأمم . ومن أجل ذلك أجمع المؤرخون على تسميته « بنابليون أفريقيا »

المغفور له محمد على باشا الكبير رأس الأسرة العلوية الكريمة

وهذه التسمية . ليس فيها أدنى مغالاة ! . . فمن ينظر إلى خريطة مصر فى عهده . وكيف امتد سلطانه شرقا وغرباً . وإلى أى مدى وصلت جيوشه حتى قرعت أبواب « استانبول » بقيادة نجله القائد الفاتح « ابراهيم » . . . وإلى ما بلغ اليه « نابليون » . يعلم أنها تسمية فى محلها ! . كأن الأقدار التى اصطلحت على أن تنجب للعالم هذين البطلين فى شهر واحد . وهو شهر (أغسطس) وفى سنة واحدة . هى سنة (١٧٦٩) . قد شاءت أن تماثل مواهبهما . وتجعل لهما فى التاريخ نفس المكانة التى يتمتع بها كلاهما بغير أى تفاضل لأحدهما أو تمييز !

وهذه المصادفة العجيبة . لاتجد لها فى الأمم نظائر كثيرة ! . . . فاذا كان الشرق منبت « محمد على » فقد كان الغرب قبلته ! . . . وإذا كان الغرب منبت « نابليون » فقد كان الشرق على الدوام قبلته ! وهذه المشابهة بين البطلين . والحاكمين . والقائدين كانت تثلج منها الصدر وتبعث فيهما الارتياح والفخر !

وكانت البيئة التى نشأ فيها كل منهما . والوسيلة التى برزت بها مواهبهما واحدة . فكلاهما كان عصامى النشأة . وكلاهما كان جنديا . وكلاهما بلغ إلى مناصب الحكم . وكتب فى صفحات التاريخ أنصع الآيات باعتماده على نفسه فى بلوغه الى ذروة المجد !

وفد « محمد على » إلى مصر . فى الحملة التركية التى جاءت لنجدة أهلها من حكم الفرنسيين ولم يلبث أن لمح بذكائه أن العناية الآلهية تعده لدور خطير فى الحياة العامة . فعمل على أن يستعين باخوانه من الجنود الألبانيين الذين حضروا معه إلى مصر فى تحقيق أغراضه . إذ قضى بواسطتهم على عوامل الفوضى التى كانت متفشية فى كل ناحية حتى شملت مرافق الحياة . وجعلت من أهل مصر فريسة سهلة لأمراء المماليك . وولاة الترك . الذين لم

يكونوا يهمهم من أمرهم إلا الاستعلال بشتى الوسائل ، وكانت نتيجة جهوده الأولى ، ومواصلته العمل لانقاذ مصر من هذه المظالم ، أن ينعقد رأى الشعب على تنصيبه واليا عليهم بموافقة الباب العالى . فأقر العدل بينهم ، وأفاض الكثير فى حبهم ، بما بذل من عنايته بهم وبتحقيق مبادىء العدالة فيهم وتوزيع الخير عليهم !

وليس من ريب ، فى أن قيام ، محمد على ، بمثل هذه المهمة ، لم تكن سهلة ، يمكن تحقيقها فى يسر ، بدون تضحيات ، أو غير إراقة الدماء . . ذلك لأن الصعاب كانت تعترضه فى كل خطوة من خطواته ، سواء فى رغبته الاصلاحية ، أو فى نزعته الاستقلالية ، التى كان يتوق إليها ، لاسيما فيما يتصل بتقوية مرافق البلاد وتعميرها ، حتى تبارى الامم الراقية ، أو فى تنظيم الجيش المصرى طبقا للنظم الحديثة ليستعين بهذه وتلك على إيجاد روح وطنية تحقق استقلال البلاد .

ولكن رجلا له مثل الشجاعة الفائقة التى عرف بها هذا الوالى العظيم ، لم يعجزه أن يتذرع بالايمان ، والحكمة ، على التغلب على هذه الصعاب ، وعلى ترويض أرادة الشعب وتوجيه قواه العامة لتوطيد مستقبلهم المأمول!

واستطاع محمد على ، أن يحقق كل آماله ، فسار سيرا متزنا وئيداً فى إحاطة إصلاحاته بسياج من التنظيم ، فبعث الثقة فى نفوس الشعب ، ووثق أواصر الاتحاد بين طبقاته المختلفة ، فكون الجيش من أبناء البلاد المصريين ولما رأى أن طائفة المماليك غير مرتاحين إلى ذلك — وكانوا فئة عسكرية خطيرة — لم يجد مناصاً من معاملتهم بالقسوة ، درأ لشرورهم على البلاد ، فقضى عليهم خلسة ، والمؤرخون المنصفون ، وجدوا مايبرر قتل مثل هؤلاء فى الأحداث التاريخية السابقة لأن وجودهم كان يتنافر مع الغايات التى ينشدها المصلحون من قواد الأمم ، وبناة مجدها ، تحقيقاً لخير الشعب ، إذ كانوا يؤلفون بقائهم على قيد الحياة ، سلطة تماثل سلطة حكومة ، داخل نطاق الحكومة

ولا يمكن أن ينكر أحد الفضل العميم الذى افتتحه المغفور له محمد على باشا الكبير فى توثيق العلاقات السياسية والروحية إلى جانب المادية — بين مصر والسودان ، تتويجاً منه لهذه الصلة الطبيعية القوية التى هيأتها بينهما الطبيعة من أبعد العصور .

فحين رأى محمد على فى غمرة غزواته المنتصرة أن يؤمن حدوده الجنوبية : بتوطيد الحكم المصرى ، فى السودان ، قام فى الوقت نفسه بأنفاق الأموال الطائلة فى تحقيق الاصلاحات الجمة ، والعمل على تنظيم شئون الادارة ، وتيسير سبل النقل والمواصلات ونشر الأمن والسلام بين ربوعه : وإدخال صنوف كثيرة من الزراعة المنتجة فيها كالخيوب ، والفواكه ، رغبة فى العمل على رفاهية الأهلين ، ولم يضن رحمه الله بمال مهما عز فى سبيل النهوض بمرافق الحياة فى السودان ولعل فى ذلك غنية عن كل تفصيل : وتأكيداً للروابط بين المصريين وإخوانهم السودانيين فى ظلال عرش مصر المفدى !

الظل المصرى والقائد العظيم ابراهيم باشا

وأعظم دليل على أن السودان ، منذ ذلك العهد أعتبر جزء من مصر ، وأن أهله كانوا متساويين فى الحقوق مع أهل مصر ، هو منحهم ذات الحقوق القومية ، والسياسية فى أول دستور صدر بمصر فى عهد إسماعيل سنة ١٨٧٩ فى انتخاب من يمثلونهم فى البرلمان .

ولما استتب الأمر له ، بدأ يتوسع فى الاصلاحات الداخلية . فأنشأ القناطر الخيرية والقلعة . وعمل على تنسيق الجهود بين مرافق البلاد سواء فى الميادين الصناعية أو التجارية أو الزراعية أو الاقتصادية . إذ وزع الأراضى على الزراع والفلاحين . واستحدث فى البلاد أساليب الزراعة الحديثة . وأدخل فيها المحاصيل المثمرة التى تزيد الثروة العامة وفى مقدمتها القطن ، وشيد أسطولا تجارياً ضخماً كان يجوب البحار . ويغمر أسواق البلاد المجاورة بصادرات مصر ، وأنشأ فى كل عاصمة مديرية فابريقة لصنع الأقمشة والطرابيش

وأما حروبه ، فقد انتهت فيها المعارك بالظفر والفوز المبين للجيش المصرى المعقود لواؤه للقائد العظيم ، ابراهيم باشا ، . . . حتى لقد أمتدت فتوحاته فشملت سوريا ، وأطنه والسودان وبلاد العرب وشبه جزيرة المورة ، حتى بلغت إلى أبواب استانبول !

وكان محمد على يكثر من إرسال البعوث إلى أوربا فى كل فن ، فاستفادت البلاد فى كل ناحية بما حصلوه من ألوان المعارف بعد رجوعهم إليها ، حتى لقد هال أمم أوربا ، عندما ارتفع شأن مصر ، وذاع صيتها فى أنحاء العالم ، ما بلغت إليه من القوة والسيادة ، والتقدم الاقتصادى والتمدن الحديث فى مرافقها الحيوية .

ولقد نحا محمد على فى كل أغراضه من الجهاد ، إلى تقرير الاستقلال السياسى للبلاد ، مع أنه كان يبدو قبل ذلك ضرباً من المستحيل . وله قول عظيم فى هذا الشأن وهو : « إن ما شيدته فى مصر من مظاهر القوة والمرافق الحيوية طول سنى حياتى ، مما كلف البلاد أموالا طائلة أنفقت على تدعيم دور الصناعة والمعاهد التعليمية ، والأسطول ، لا يمكن أن أتركه تحت رحمة الباب العالى . . لأن قلبى ينفطر حزناً ، كلما فكرت فى أن ثمرة أتعابى ، ونتيجة جهودى مصيرها إلى الفناء ... أو كلما تخيلت أن أولادى ، وبلادى العزيزة تكون بعد موتى رهن مشيئة الغير ، ممن لا يهتمون أو يحرصون على مصالحها ! ! »

فهذه الجوانب العظيمة من حياة مؤسس الأسرة العلوية ، ومنشىء مصر الحديثة ، تدلنا إلى أى حد حقق للبلاد استقلالها الداخلى بعد أن كان مضيعاً . وكيف حفظ على الشعب كرامته وقوميته ، بعد أن كانت مهدورة ، وكيف عمل على ترقية مرافقها العامة ، بعد أن كانت مهملة ، وثروتها الأهلية ، بعد أن كانت مبددة ... على الرغم من أن أمم أوربا كانت تقف فى وجهه فى كل خطواته ، مما يظهر مقدار الجهد الذى بذله فى تحقيق أغراضه السامية ... التى يعمل خلفاؤه وأشباله اليوم على استكمالها بالحزم ، وحسن السياسة ، والسعى المتواصل والتضحية للصالح العام !

رحمه الله عداد ما أحسن إلى مصر وأهلها ، وجعل لنا فى حفيده مولانا جلالة الفاروق خير خلف ، لتحقيق ما نصبو إليه من آمال كبار ، ومجد عظيم ! !

كلمـــــة . . .

للأستاذ ســـلامه موسى

« رأينا أن نمهد بالكلمة التالية لايراد باب الاقتراحات » :

« هذه المقالات أو الاقتراحات التالية تبدو للقارىء كأنها تعالج موضوعات مختلفة وكأنها ليست بينها رابطة . ولكنه إذا تأمل قليلا وجد الصلة العضوية بينها جميعها . فان المؤلف كبير الاهتمام بشئون مصر الاقتصادية والاجتماعية كما هو كثير الالتفات لعظمائها الذين نالوا عظمتهم بخدمتها . فهو لا يبخل بالاشادة بهم والتنويه بذكرهم وشرح مآثرهم . »

« وقد تولى صاحب السعادة قليني فهمي باشا مناصب كبرى فى الدولة وعرف عهد اسماعيل العظيم ومن جاءوا بعده . وقد أتاح له عمره الطويل — أطاله الله أعواماً كثيرة — بأن يقف على التفاصيل التى يجهلها الجمهور من تاريخنا . كما أتاحت له خبرته الاقتصادية والزراعية بأن يدرس مشكلاتنا الاجتماعية التى تعود فى الأساس إلى مشكلات اقتصادية . فانه مزارع كبير قد خبر الزراعة المصرية فى أيام سعودها وأيام نحوسها . ولذلك فانه حين يصف الدواء إنما يفعل ذلك عن تجارب وإختبارات قد مارسها بنفسه ووقف منها على المفيد الناجع .

« وكثير مما يكتب فى الجرائد عن شئوننا الاقتصادية لا يعدو أن يكون فى الأغلب نظريات أو آراء مرتجلة لم تمحصها التجربة أو لم تختمر بالروية والدرس . ولكن اقتراحات المؤلف هى ثمرة الدرس والعمل معاً . ومن هنا قيمتها الكبرى لرجال الحكومة ولجميع من يدرسون شئوننا الزراعية والمالية والاقتصادية . وأولئك الذين استمتعوا بحديث قليني باشا وأنصتوا إلى آرائه فى مشكلاتنا وسمعوا ذكرياته عن السياسة المصرية وتقلباتها قد وجدوا فيه معلماً منيراً يكشف عن كثير من خفايا التاريخ العصرى لمصر كما يشرح الكثير من الحلول التى يمكن الأخذ بها للخروج من المآزق الاقتصادية المتوالية التى تقع فيها . وهو كتاب جدير بوزارة المعارف أن تدرسه لتلاميذها لانه يحوى تاريخ بلادهم وأعمال ملوكهم .

« وهذا الكتاب يجب أن يقرأ بعناية وتدبر . فان المؤلف ينظر النظرة العامة ويبرز الأصول التى يميز بينها وبين الفصول . وقد انتفع برحلاته المتكررة لأوربا فهو حين يعالج شيئاً من الحضارة العصرية فانما ينقلها من معينها ويميز بين غثها وثمينها . ويستطيع لذلك أن يشير علينا منها بما يلائم البيئة المصرية ولا يصطدم مع عادتنا ومزاجنا القومى .

« وقد وقف المؤلف معظم ممتلكاته على البر . وهو هنا قد وقف ذهنه ونشاطه على النصيحة المفيدة لبنى وطنه . »

« سلامه موسى »

بنك التسليف الـــــزراعى المصرى

كيف أنشىء والمراحل التى مر بها إلى يوم تأسيسه ؟!

فى سنة ١٩٠٧ ، حلت بالبلاد المصرية أزمة شديدة الوطأة ، فشدت الخناق على رقاب العباد ، وأزعجت سائر البيوت المالية فى البلاد .

ولما كانت البنوك فى مصر ، ما هى إلا فروع لأصول بأوربا ، فقد تلقت هـذه البنوك أوامر صريحة أنه فى مثل هذه الظروف الاستثنائية ، لا يصح فتح أبوابها واستمرار التعامل بها قبل أن تنجلى الحـالة عن استقرار وطيد . . . فترتب على منعها التعامل مع الناس ان اشتدت وطأة الأزمة ، وتضاعفت أخطارها . وأخذ الضيق فى التفاقم ، وبدأت البنوك ، التى لهـا فى ذمة عملائها طلبات تلح بضرورة الاسراع فى سدادها — واتخذت الوسائل لنزع الملـكيات وكان من جراء ذلك أن ربحت سوق المرابين بحال لا يتصورها العقل . . .

وبعد ذلك صارت الاحوال تارة إلى التحسن النسبى . وطوراً إلى تدعيم الثقة المالية ، حتى كانت سنة ١٩١٣ ، إذ فى غضونها هجمت على البلاد ضائقة أخرى كانت أشد وطأة من الاولى .

فدعانى هـذا كله ، الى التفكير طويلا ، وأمعنت فى البحث كثيراً — فعلى ضوء أبحاثى المتعددة ، أهتديت بحمد الله الى أن العلاج الحاسم لاقالة البلاد من مثل هذه الأزمات الخطيرة هو تأسيس مصرف وطنى حكومى للبلاد ، يكون أمره منه واليه .

وبهذا وحده نتوسل إلى تفريج الضيق عند اشتداده ، ويتولى ذلك البنك العمل على كل ما يؤدى إلى مساعدة الفلاحين ، وتوفير ما يحتاجون اليه من مختلف المطالب التى تتصل بالزراعة والصناعة .

ولقد رفعت اقتراحاً فى هـذا الشأن لولاة الأمور وجاهدت زهاء ٢٥ سـنة من الزمان كاملة غير منقوصة — حتى تم للبلاد انشـاء « بنك التسليف الزراعى المصرى » — بفضل المعاونة العظيمة التى أحاط بها المغفور له حسين رشدى باشا هذا الاقتراح ، حين كان رئيساً لمجلس الشيوخ فهو الذى تولى عرضه على هيئة المجلس الموقرة فلقى من جميع الاعضاء كل تعضيد وتأييد . . .

ولا يستطيع أحد أن ينكر ما أداه البنك للأمة من الخدمات ، فكلها مذكورة ومعروفة لكل الزراع والملاك من جميع الطبقات . وقد أصبحت فروعه المنتشرة فى العواصم والمراكز والاقاليم — تؤدى جميعا لأفراد الأمـة على اختلافهم احتياجاتهم ولوازمهم ، وتفرج كربتهم فى الاوقات الحرجة وتسعد نفوسهم فى الازمات المستحكمة ولولا وجوده لحلت بالبلاد ضروب النكبات التى تتهددها بالافلاس الذريع عند حلول الضائقات !

فهذا البنك ييسر للزراع الحصول على كل ما يحتاجونه من السلف الزراعية ، والآلات الزراعية ، ونفقات الانتاج فضلا عن توفير جميع أنواع البذور والأسمدة والتقاوى والآلات الزراعية التى لهـا من الاهمية المرتبة الأولى لدى كل الزراع !

ولا يجدر بى فى هـذا المقام أن أغفل جهد الذين آزرونى وأيدونى فى تحقيق مشروعى هذا ، وساعدونى على ابرازه الى حيز الوجود ممن كان لهم أثر محمود فى تذليل جهودى ، وتقوية عزيمتى وهم المغفور له محمد محمود باشا

ـ طيب الله ثراه ـ واسماعيل صدقى باشا ومكرم عبيد باشا ـ أطال الله حياتهما . ويكفى بياناً لخدماته ما ورد عنه فى مشروع ميزانية الدولة هذا العام

هذه هى المراحل التى مر بها بنك التسليف الزراعى . منذ أن كان أمنية اختلجت بها نفسى ، الى أن كلل الله جهودى بالنجاح . فاصبح حقيقة من الحقائق التى يعم خيرها العالمين جميعاً ، رأيت أن أذكرها لتكون عنواناً على قوة العزيمة لما لاقيته فى سبيله من الصعاب ...

مشكلة الديون العقـــــــــارية ..

والوسائل التى تكفل حلها ؟!

مما لا جدال فيه أن حياة مصر تنحصر فى زراعتها ـ لان بلادنا زراعية : والزراعة هى عماد ثروتها القومية . ومن بواعث الاسف الشديد أن تصبح أراضى البلاد مرهونة ، معظمها للبنوك والشركات الأجنبية ، وإذن فمشكلة الديون العقارية ، هى قضية البلاد الداخلية لانها أخطر مشكلاتنا القومية شأناً وأشغلها للعقول والأفكار فى الأمة .

ذلك لأن الديون العقارية التى ترتب عليها رهن أراضى البلاد المصرية للبنوك والشركات حتى أصبح لها بموجب هذا الرهن حق التصرف فيها بنزع ملكيتها من أربابها وخروجها من أيدى ملاكها وأصحابها ـ مما خول لها سلطة تعادل سلطة حكومة داخل الحكومة هى من الامور الخطيرة التى تجعل لعلاجها أهمية كبرى . ومنزلة فوق كل منزلة ـ اذ كيف يكون الحال اذا تجردت البلاد من أملاكها وأصبحت عقاراتها وأراضيها ملكا للشركات والبنوك الاجنبية ؟ .

لهذا رأيت أن أذكر تاريخ هذه المشكلة فى سطور قلائل وطريقة علاجها لان عجز الملاك عن القيام بجميع التزاماتهم للبنوك معناه إقدام هذه البنوك على نزع ملكيتهم تسديداً للاقساط المطلوبة منهم . وتقديراً للعواقب السيئة المترتبة على تفاقم هذه الحالة فقد ناديت منذ سنة ١٩١٣ بالعلاج الحاسم لهذه المشكلة . درأ للأخطار الوخيمة التى تنجم للبلاد عن اهمال ايجاد الحل الموافق لها وكان المشروع الذى وضعته يتضمن ما يأتى :

أولا : تخفيض الفائدة الى ٤ فى المائة فقط مع عدم احتساب فوائد مركبة .

ثانياً : ضرورة قيام الحكومة بدفع القسط السنوى عن المدينين للبنوك ، فى مقابل تحصيلها من الاهلين مع أقساط الأموال الأميرية

ثالثاً : تستطيع الحكومة أن تعقد قرضاً وطنياً بقيمة ديون البنوك الأجنبية ، فتسدد به مطلوبات هذه البنوك بأكملها ، وتحل هى محلها وهى لا تزيد عن ٣٠ مليون جنيه ـ وبذلك تصبح الثروة القومية فى يدها . ويغدو الأهلون مدينين لها ، بدلا من أن يكونوا مدينين للبنوك الأجنبية . ومن غير ريب تعتبر هذه الخطوة العملية ، أولى الخطوات فى سبيل الاستقلال الاقتصادى وهذه وسيلة لامتصاص تضخم النقد ، وفيها الخير للعباد

رابعاً : تنازل البنوك عن ٢٥ فى المائة من ديونها قبل الاهالى فى نظير الفوائد الباهظة المركبة التى تقاضتها

منهم فى السنوات الماضية وهذا ليس بكثير إذا علم أن السلفة التى يكون قوامها ٤٠ الف جنيه على أساس ٦ فى المائة تصبح فى مدى ٤٠ سنة مع فوائدها المركبة ٢٥٠ الف جنيه . .

والخلاصة مما تقدم انه إذا تم تنفيذ هذا المشروع ، فيمكن به أن تصان الثروة العقارية من الضياع والانهيار ، ويكون اشراف الحكومة على تحقيق هذا الاقتراح كفيلا بنجاحه ، وهى مع عدم تكبدها أية خسارة فيه لا تكون الا وسيطة فى الأمر — ولهذا الأمر سابقة ، إذ من هذا القبيل ما حدث عند تولى الخديوى العظيم المغفور له اسماعيل عرش مصر . إذ أمر بحصر جميع ديون البلاد ، وأمر بأن تقوم الحكومة بسدادها ، حتى لا يكون أهلوها ومرافقها مستبعدة تحت السيطرة الأجنبية ، وقد خدم بذلك البلاد وأهليها أجل الخدمات .

ولقد حققت الحكومة جانباً من هذا الاقتراح ، فيما يتعلق بتخفيض الفائدة ثم نهجت فى حل مشكلة الديون العقارية نهجاً لا يتناولها من صميمها ، بل من أطرافها اذ اكتفت بتسوية جزئية لبعض طبقات المدينين ، ولكن الرأى عندنا انه اذا أريد حل هذه المشكلة حلا كاملا ، بغير تمييز بين المدينين لتخليص البلاد منها نهائياً ، فعلى الحكومة أن تنفذ هذا الاقتراح فيكون فى ذلك خير البلاد .

صيانة الامن العـــام في القرى والمدن

لعل مسألة الأمن العام ، من أمهات المسائل الحيوية التى يجدر الاهتمام بها الشدة ارتباطها بالأرواح ، والأموال إذ أن عليها يتوقف عمران البلاد . . فالأمم لا ترقى إلا فى ظل الطمأنينة ، وانتشار لواء السكينة على جميع أنحائها .

ومن أجل ذلك نجد جميع الحكومات فى الأقطار المختلفة تتحد وتعمل بجهد ، وبكل ما لديها من قوة فى تحقيق مبادىء الأمن العام . فلا تقف عند حد قانون تخرجه لقومها . ولا تقنع بلائحة تنشر بنودها ، بل هى تسير طبقاً لما يطرأ من النظم الحديثة ، متمشية مع الظروف والأحوال التى تسود البلاد .

ومن يقرأ التقارير المفصلة لبيان الجرائم التى ترتكب فى بلادنا فى كل عام ، يمكنه أن يجد فيها وثائق اجتماعية من الميسور أن ننتفع بها فى تعيين بعض ضروب الاصلاح فى أحوال الأمن العام عندنا .

فعندنا مثلا جرائم لا نجد لها مثيلا فى غير بلادنا . مثال ذلك جرائم بسبب الثأر . وجرائم بسبب الضغائن العائلية وجرائم سرقات الحقـــول . والشروع فى القتل العمد من أجلها . وأمثالها كثير مما يصح أن نسميه « جرائم شرقية » .

ولقد توفرت منذ زمن طويل على دراسة مسألة الأمن العام ، وتبينت أن العلاج الوحيد لها — وهو وليد البحث والتجربة — لا يمكن أن يكون إلا عن طريق استبدال خفراء البلاد الفلاحين فى القرى وفى المدن ، بعساكر — سواء أكانوا من الجيش أم من الريف — على شرط أن يكونوا تحت اشراف ضباط عسكريين . بحيث تعتبر خدمتهم عسكرية بحتة .

ذلك لأن عقلية أهالى البلاد ، أصبحت تتفاوت الآن تفاوتاً كلياً عن الأزمنة الماضية . وقد أظهرت أحوالنا الحاضرة ذلك جلياً . واذن فان الأنظمـــة القديمة التى لا يزال معمولا بها فى القرى والمدن ، لم تعد تتفق مع

الظروف الراهنة ، فيما يتعلق بالأمن وصيانته ، والمحافظة على المرافق العـــامة والخاصة بها من الشرور واخطار الجرائم . . !

والدليل على ذلك ، أننا إذا بحثنا بحثاً دقيقاً لمعرفة القائمين بحراسة الأمن وحفظه ، وجدناهم عمالا لا حصر لهم ، من رجال وزارة الداخليـة ، بما يتبعهـا من ادارة الامن العـام . والبوليس ، ومن موظفى النيـابات ومديرى الأقاليم ، ومحافظى المدن وسائر من يليهم من الحـكام والعمد ومشايخ البلاد ! !

وهذا الجيش العظيم من جميع هذه الطبقات انمـا هو فى وظيفـة المشرف على القائمين عملياً بحراسـة الأمن وصونه ، وهم فى حقيقة الواقع « خفراء البلاد »

فاذا فهمنا ذلك حق الفهم ، علمنا أن الخفراء ، وهم فى الأصل من الفلاحين المزارعين ، بحسب أعمالهم الطبيعية يشتغلون فى مزارعهم بالنهار ، وفى الليل يزاولون أعمال الحراسـة « كخفراء » — وليس من المعقول أصلا أن قواهم البشرية تمكنهم من قضاء بياض النهـار فى الجد والتعب ، ثم مواصلة السهر حتى الصباح — واذن فتكون النتيجة أن الأمن العـام يكون مجرداً من الحفظة . ومتروكا للمقادير ! !

وهذا هو سبب ما نسمع . ونرى ، ونقرأ فى كل يوم من حوادث القتل والسلب والنهب . ممـا يجعل الراحة مسلوبة . والأموال والأرواح مهددة على الدوام ! !

ومن المحقق أن الابقاء على نظام الخفراء بوضعه الحالى ، لا يتفق مع العهد الحاضر ، لأنه عديم النفع .

فاذا أريد عـلاج حاسم : وجب كما قلنا جعل خدمة الخفراء بالبـلاد ، خدمة عسكرية بحتة ، وما يجبى الآن من الأهلين لضريبة الخفر ، يخصص لتسديد مرتبات هذه الهيئة العسكرية الجديدة مع تعديل يسير فى الميزانيـة إذ يجب أن يكون مرتب كل فرد فيها معقولا بحيث يكفيه هو وأولاده كل ضروريات الحيـاة ! !

فاذا كنا نميل إلى عمل سريع حاسم فى هذه المسألة الخطيرة . وجب أن نعمم نظام استبدال الخفراء بعساكر كما بينا — أما الاعتماد على القائلين بغير ذلك ، فانه لا يفيد فى محاربة الجرائم ، وارهاب اللصوص والقتلة ، ونشر لواء السكينة واستتاب الأمن والنظام !

وإنى أعتقد أنه من الممكن استخدام بعض فرق من الجيش فى هذه المهمة الحيوية . ذلك لان وجود جنود الجيش فى البلاد التى يضطرب فيها حبل الأمن . ويختل النظام . فيه خير ضمان لاعادة الامور إلى طبيعتها ، واستقرار الاحوال . وبهذه الوسيلة يستتب الأمن ، وتنقطع الحوادث والجرائم ، إلى درجة تطمئن اليها النفوس

مشكلة المتعلمين العاطلين

وكيف يمكن تفريجها ؟ !

تشكو البلاد شكوى مرة ، من كثرة العاطلين بين شبابها المتعلمين . ذلك لأن المدارس — على اختلاف أنواعها — من عالية وثانوية ومتوسطة ، تخرج عدة آلاف من حملة الشهادات سنوياً . ووظائف الحكومة لم تعد تتسع لهم ، فضلا عن أن وظائف البنوك والشركات لا يمكنها أن تستوعبهم . ولهذا فانى أذكر أنى سبق أن تقدمت باقتراح ،

سبق لوزارة التجارة والصناعة ، — أيام أن كانت مصلحة — أن تناولته بالدرس والبحث لما فيه من الحلول الموفقة التى تفضى فى النهاية إلى تفريج هذه المشكلة الخطيرة .

وخلاصة هذا الرأى هو أن تنهض الحكومة بتوزيع بعض أراضيها على خريجى مدارس الزراعة — أى « الاقطاعيات الزراعية » ليشتغلوا فيها ، لاستثمار مواهبهم كسباً لأرزاقهم — بعد أن لم يبق فى دواوين الحكومة وظائف يشغلونها : وهذا العمل حين يعمم يبعث على النشاط ويبث روح التنافس بين طوائف الشباب ويعودهم على الجد والاقدام ويكون مبدأ طيباً لاشتغالهم فى ميادين الأعمال الحرة . . . ! !

ولأضمن نجاح عملهم وأصونه بما يكفل سلامته ، اقترحت أن تؤلف من هؤلاء المتعلمين « شركات صغيرة » قوامها اثنى عشر فرداً منهم حتى يكون فى تضافرهم وتجانس القوى بينهم . ما يكفل لهم التوفيق والنجاح فى عملهم — على أن تراعى الحكومة من جانبها تيسير أعمالهم وتخفيف عبء المسئولية عنهم وهم فى مستهل حياتهم العملية.

واقترحت كذلك فيما يتعلق بخريجى المدارس الصناعية والتجارية — تفريجاً لأزمة العطالة الفاشية بينهم — وتشجيعهم على الأعمال الحرة . أن تمد الحكومة كل فرد منهم بسلفية لا تتجاوز مائة جنيهاً كرأس مال يغامر به فى الحياة معتمداً على ذكائه وتجاربه وأن تترك له حرية اختيار العمل الذى تؤهله له مواهبه وتزكيه لمزاولته طبيعته ، ثم يضاعف هذا المبلغ لكل من يبدى منهم نشاطاً واستعداداً حسناً .

والغرض الذى قصدته بهذا الاقتراح هو أن لا يكون هذا الجيش الجرار من الشباب المثقف المتعلم عالة على الحكومة والبلاد — ولا سيما أنه يتكاثر عاماً بعد عام . فمن الخطر المجهول العواقب أن يترك هؤلاء المتعلمون يقضون زهرة أعمارهم وأنضر أيامهم يعانون أهوال البطالة ويكابدون آلامها من دون نأخذ بيدهم ونعاونهم ونثير أمامهم سبل الحياة بضوء الأمل . . !

ويسرنى أن الحكومة قد نفذت الشطر الأول من هذا الاقتراح الخاص « بالاقطاعيات الزراعية » على نحو ما ذكرت — ولو أنها لم تتوسع فيها . ولا ريب أن كل انسان فى مصر يشعر بالارتياح لهذا الاتجاه الحميد الذى بدأ الشباب المتعلمون ينهجونه بالاقبال على العمل الحر . . !

وبارك الله فى شباب تدفعه غيرته وتحفزه أطماعه الكبار إلى أن لا يجعل « الوظائف الآلية » غاية امانيه ومنتهى ما يبتغيه ، ولا يعول عليها كل التعويل ، ويجعل المستقبل رهناً بها كما كان فى سالف الأزمان .

وتحسن الحكومة إن هى تابعت هذه الجهود التى بذلتها لخريجى الزراعة فجعلتها تشمل خريجى مدارس الصناعة والتجارة . وتعالج مشكلتهما على نحو ما أشرت اليه فى الاقتراح فيما يختص بالسلف . واعتقادى أن الحكومة تسدى للبلاد أجل الخدمات لاستخدامها هذه الأيدى التى يمنعها التعطل عن أن تساهم فى بناء مجد الوطن العالى وصرحه المتين .

تنويع أصناف المحاصيل الزراعية
وإنشاء الصناعات القطنية

ليس فى مصر ، من لم يدرك خطر الاعتماد على محصول واحد فى الزراعة . ولا سيما فى هذه الأيام . التى كثرت فيها الدعوة وتعالت الأصوات بحض الأهلين من أهل الزراعة ، بالاكثار من زراعة قصب السكر .

لانه محصول رئيسى آخر ، يجمل أن ينهض فى البلاد . ليكون له بعض مقام القطن . ومكانته فى الانتاج - وحين تتحقق هذه الدعوة ، على صورة أشمل وأعم ، مما هو حاصل الآن . تتعدد فى البلاد المحصولات الرئيسية ، فتسلم الامة من عواقب الاعتماد على محصول واحد ، إذا انهارت أسعاره ، أو أصاب سوقه كساد !

إن الزراعة اليوم وفى المستقبل — كما كانت فى الماضى — سيكون لها على الدوام المجال الاول فى الاقتصاد المصرى . وإنها اليوم ، إذا قيست بما هى عليه فى البلاد الاخرى ، تعتبر فى أوج قوتها . وأعتقد أننا آخذون اليوم فى الانتقال بها من عهد « المحراث » و « النورج » إلى إدخال الآلات الحديثة التى يستعملها المزارعون فى أوربا ، وأمريكا . وعند ذلك ندخر جهوداً طائلة . واوقات ثمينة لانقدر بمال . وقد يقول قائل أن إدخال الآلات فى الزراعة يستتبعه فى العمل فى الحقول ، الاستغناء عن الايادى العامله . ولكن الحقيقة غير ذلك ، لأننا حين نعمل على تحسين وسائل الرى والصرف ، ونستصلح الاراضى البور ، التى تشغل مساحات واسعة ، تجد فيها الايدى العاملة مجالا للعمل ، ولاسيما تلك الايدى التى قد أجبرتها نهاية الحرب على التعطل !

فاذا كانت الزراعة ستظل مستحوذة على الجانب الأكبر من محيط اقتصادياتنا ، فيجب إذن أن نعمل على تنويع محصولاتنا الرئيسية . ولقد فكرت طويلا ، فوجدت أن خير المحصولات التى تصلح للنمو فى تربتنا هى : قصب السكر والكتان ، وهما محصولان عظيمان . رأيت أن السبيل لانتشار زراعة المحصول الأول على الخصوص وتعميمه فى الأقاليم الوسطى - وهى المنطقة التى كان يزرع فيها قصب السكر ، أيام الدائرة السنيه - تحقيق ما يأتى :-

أولا : أن تعمل الحكومة على إضافه نصيبها الذى تتقاضاه من شركة السكر إلى أسعار القصب الحالية ، حتى يكون ذلك مشجعا للزراع على الاستعاضه به على الاعتماد الكلى على زراعة القطن . ذلك لأن الحكومة تتقاضى زهاء ثلاثة ملايين من الجنيهات رسوماً من غير مبرر . والرسوم فى الواقع ما جعلت إلا لتؤخذ على إيرادات من الخارج — كما هو الحاصل فى فرض الرسوم الجركية لحماية الانتاج المحلى من منافسة البضائع الاجنبية . وليس على منتجات البلاد ، وإلا ترتب على ذلك فرض رسوم جمركية على كل الحاصلات الزراعية . . . !

ثانياً : إنشاء فابريقة أخرى لعصير القصب فى منطقة تتوسط الأقاليم القبلية التى يكثر فيها زراعة القصب لتنهض إلى جانب فابريقة أبى قرقاص بعصيره — حتى لايمتد أوان عصيره إلى ضعفى المدة التى كانت مقررة له كما هو حادث الآن — مما سبب للمزارعين والملاك خسائر فداحة . إذ كلما تأخر عصير القصب عن منتصف شهر مارس تقل حلاوته . ويفرغ قلبه . وينقص وزنه ويخور — الأمر الذى سبب الكثير من المتاعب لمتعهدى القصب . وإذا ترك لى الاختيار للمكان الذى تنشىء فيه الفبريقة . لقلت أن خير منطقة تصلح لأنشائها هى منطقة « مغاغه » . . . فيكون من اختصاص فابريقة أبى قرقاص عصير قصب الروضه وملوى وأبى قرقاص والمنيا ومعصرة سمالوط . ويكون من اختصاص فابريقة مغاغه عصير قصب مغاغه وبنى مزار وأبا الوقف والفشن وبيبا ومطاى

وفى هذه الحالة تعمل الحكومه على اصدار كميات كبيرة من السكر إلى الأقطار الشقيقة . وإلى البلدان الأجنبية التى يشتد حاجتها إليه . مع تحملها فى هذا السبيل بعض التضحيات كما تفعل الحكومات الأجنبية فى بعض محصولاتها الرئيسية .

وبذلك يستفيد المنتجون ، وتنمو ثروة الأمة فى مجموعها . ولا تعرض محصولاتها الرئيسية لانحطاط أسعارها كما حدث فى كثير من الظروف الماضية .

هذا فيما يتعلق بالقصب . أما فيما يتعلق بالكتان ، فأنى أرى أنه محصول عظيم من المحصولات الرئيسية . ومن رأيى أنه يجب علينا العمل على تعميم انشاء مغازل له هو والقطن أيضا . وهذه المسائل أشير إليها هنا اشاره سريعة بغير أن أتوسع فى بسطها . لأنها وضحت للعيان وضوح الشمس فى رائعة النهار ، وكادت تلمس بالأيدى .

وأعتقد أنه حين تكثر فى جميع أنحاء البلاد المصرية مصانع محلية للغزل — سواء أكانت للقطن أو للكتان — وتكون مدعمة برؤوس أموال مصرية ، فان النتائج التى تسفر عنها . يمكن تلخيصها فيما يأتى :

أولا : مكافحة البطالة باستخدام أكبر عدد ممكن من العاطلين والأيدى المتبطلة .

ثانياً : احتفاظ المحاصيل القطنية بأسعارها المشرفة فى كل الأحوال وفى جميع الظروف ، فينتج عن ذلك ثبات ميزانية الزراع — حيث تسلم من تأثير هبوط الأسعار وانخفاضها — فضلا عن انقاذهم من براثن المرابين ، وطمع بعض التجار .

ثالثاً : صيرورة مصر مركزاً صناعياً كبيراً ، تنتشر فيه المنسوجات القطنية والكتانية وغيرها فى جميع أقطار الشرق

وهذه المصانع حين تكثر ، تكون نواة طيبة للصناعات الأخرى الناشئة فى البلاد . التى سوف نشيد على أساسها مجد النهضة الصناعية المأمولة فى بلادنا ، والتى ينتظرها المستقبل الزاهر على وجه الاجمال بإذن الله

وجوب عدم الحد من التوسع فى زراعة القطن

خطاب لمعالى وزير الزراعة

حضرة صاحب المعالى الجليل صديقنا العزيز وزير الزراعة

احتراماً واجلالا لذاتكم الكريمة . وبعد فان زراعة القطن هى عماد ثروة البلاد ولم نعرف لأى سبب تنوى الحكومة الحاضرة دوام نقص مساحته ؟ فوزارة الزراعة وعلى رأسها وطنى صميم من واجبها الدفاع عن هذه الفكرة لانها مبخسه لثروة البلاد القومية فضلا عن أنه لا يصح بوجود معاليكم ان تنقص الثروة القومية لانه اذا كان هناك داعى لهذا النقص فى زمن الحرب فالحرب قد وضعت أوزارها منذ عامين وزيادة . وليس هناك تنويع ولا تشكيل فى الزراعات يبرر ذلك . فاملنا وطيد فى معاليكم ان تفكروا فى هذا الامر لان البلاد تنتظر منكم زيادة ثروتها

وختاما تفضلوا معاليكم بقبول عظيم الاجلال ؟

قلينى فهمى باشا

رد معالى الوزير

عزيزى سعادة قلينى فهمى باشا

أهديكم خير تحية وقد تسلمت خطابكم عن زراعة القطن وانى متفق معكم فى أهمية هذا الموضوع الذى تعطيه الوزارة كل عنايتها وبخصوص ما جاء بخطابكم من تعديل تحديد المساحة فان هذا سيكون إن شاء الله موضع عنايتى فى العام القادم . لأنه من المستحيل الآن النظر فى عمل أى تعديل وقد أعد كل مزارع دورته الزراعية وأستعد فعلا للزراعة . والله ندعو أن يبارك فى المحصول وأن يكتب للقطر كل توفيق .

وتفضلوا بقبول فائق تحياتى ؟

أحمد عبد الغفار باشا

تخليد ذكرى العظماء

هو مظهر لتقدير الأمم وبرها بالعاملين من ابنائها ؟!

الأمة الحية المتمدنة هى التى تنهض كل حين وحين ، بتخليد ذكرى عظمائها . فتثير بذلك ذكريات البطولة الأصيلة فى نفوس أبنائها العاملين الذين مهدوا لطرائق مجدها وعقدوا اقواس العظمة لها : فتراهم اذا ما أكمل أحدهم رسالته العالية ، ولحق بالعالم الثانى ، قامت الأمة حكومة وشعباً للعمل على تخليد ذكراه ، وهو الذى بر بأمته حياً ، وكان مبعث فخر لها ميتاً بما أداه لها من جليل الخدمات ، فاذا نصب وتماثيل على مفارق الطرق تقام ، وإذا مشتات فى مراكز الأقاليم والأحياء الهامة تسمى باسمه ، فيتردد على كل لسان ، ويصبح عالقاً بكل ذهن وكأن القوم تغلبوا فعلا على « الموت » إذ أحيو « بطلهم » حياة أخرى متلاحقة ، ولم يتركوه ليغدو فريسة للنسيان بتعاقب السنين وتوالى الأعوام . . .

أما فى مصر فان الحال غير الحال ، إذ يبرز فيها أصحاب الشخصيات الساحرة ، والمواهب العظيمة ، ويؤدون رسالتهم خير الاداء ، وينفعون أمتهم ، ويفيدون مواطنيهم ثم يموتون . والموت وظيفة الحياة أو هو مصير كل كائن بشرى ، فنحزن عليه قليلا ونؤبنه فى الصحف بمقال أو مقالين ، وفى المنتديات العامة بخطبة أو خطبتين ويمر كل شىء بعد ذلك فى نظامه العادى وكأنه لم يكن بالأمس كوكباً لمع بل كأنه لم يكن يوجد فى الدنيا . ولم يؤد للناس ولامته منافع عظيمة .

وإلا فحدثنى — هل يعرف شبابنا اليوم شيئاً كثيراً عن « رفاعه بك رافع الطهطاوى » ؟ ذلك العالم الذى كان ملء الأسماع والأبصار حقبة ليست بعيدة من الزمان ؟ وهل يروا بذكرى « على باشا مبارك » ، وعبد الله الفلكى باشا ، وزميله اسماعيل الفلكى باشا ؟ وهل ذكروا خدمات قدرى باشا ؟ وهل درسوا آيات العظمة والمجد والفخار فى حياة رياض باشا الوزير الكبير وشريف باشا الحاكم الخطير ونوبار باشا السياسى القدير ؟ ؟ هل أدركوا أن هؤلاء جميعاً كانوا دعائم النهضة المصرية فى الجيل الماضى ؟! بل هل كنا بارين بذكرى عظماء نهضتنا الحديثة فى هذا الجيل الحاضر ؟ . . أننا لو شئنا أن نعدد الأسماء لأنفسح أمامنا المجال ولكن يكفى أن نذكر المغفور لهم عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا ، وحسين رشدى باشا ، واحمد زيور باشا وغيرهم . ولكننا نكتفى بالقول . بأنه كان عقوقا منا لا يغتفر أن نهمل العمل على تخليد ذكراهم . . .

المغفور له احمد زيور باشا

حقاً أنه قد أقيم فى السنوات الأخيرة تمثالان للمغفور له سعد زغلول باشا ، كما أقيم تمثال آخر للمغفور له مصطفى كامل باشا . وهذا واجب مفروض ، أدته لها البلاد ، لقاء

خدماتهما العظيمة . . . ولا ريب أننا ننتظر أن تستكمل الحكومة هذا الواجب ، فتقيم لغيرهما من العظماء تماثيل تذكارية عرفاناً من البلاد لما أدوه لها من جلائل الأعمال .

ولا ريب أن شبابنا الناهض عند ما يلقى بصره عليها ، ويراها ناهضة توحى بالمجد والعظمة ، سوف يستعيد سيرتهم الخالدة ويتلقى منها دروس البطولة والأقدام ...

فمن واجب الحكومة والشعب معاً ، أن تنهض بإنجاز هذا العمل المقدس ؛ فتقيم التماثيل لمن ذكرناهم من العظماء الذين يفخر بهم تاريخ مصر ، وهذا أقل ما ينبغى علينا نحوهم . تقديسا لهم وبراً بتاريخهم ...

مفتشو الاقالـــــــيم

الدعوة إلى إعادة النظام الخـــــاص بهم

إن الذين يعرفون بالاختبار ، فداحة المهام المتعددة الملقاة على عاتق وزير الداخلية ، يدركون أن وقته لا يمكن أن يتيح له الفرص الكافية لرقابة أعمال الموظفين التابعين له ، والاشراف على تصرفاتهم فى الاقاليم ولذلك كان يوجد فى الماضى وظيفة « مفتش عموم أقاليم قبلى » ووظيفة « مفتش عموم أقاليم بحرى » . وكان كل منهما حائزاً على سلطة الحاكم العام ، وكان من اختصاصهما ، دوام التجوال بالمديريات ، والتفتيش على الاعمال الادارية ، وتفقد الاحوال العامة ، وسماع شكاوى الاهلين . وفض المشكلات . مما يؤدى إلى أحسن النتائج . ويحقق فوائد جزيلة للبلاد : ويساعد وزير الداخلية على مهمته الكبيرة .

ولا ريب أنه إذا تم الرجوع إلى إعادة هذا النظام لوجدنا من آثاره الحميدة ما يكفل توطيد أركان الامن فى البلاد : ومنع الحيف عن الاهلين . وتسهيل وسائل الانصاف لهم : لأن كل مفتش من مفتشى الأقاليم ، يصبح لوزير الداخلية كاليد اليمنى . ويكون خير معوان له على تقويم سير الاعمال فى المديريات ؛ مما يجلب الخير : ويدفع الكثير من الضر ، الأمر الذى يخفف عن كاهله العبء الثقيل الذى ينوء به من المسئوليات الجسام !

ولقد سبق لى أن تقدمت بهذا الاقتراح فى سنة ١٩٣٦ لوزارة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، فنفذته ، ولكنه أهمل بعد ذلك . ولهذا أرجو إعادة العمل بهذا النظام ، لما ينتظر منه من الفوائد العظيمه ، باستمرار وجود الرقابة الفعلية على حكام الأقاليم ومن يليهم من الموظفين .

ادماج الاحزاب في هيئة واحدة

على ضوء الاحوال الحاضرة وبعد أن نالت مصر استقلالها وأصبح بلداً برلمانياً له دستور محترم مرعى لم يبق مما ينقصنا الا ادماج جميع الاحزاب السياسية فى هيئة واحدة قوية تقف أمام الاحداث متكاتفة وتناضل فى سبيل رقى الامة ونهضتها مادامت غايتها واحدة . والرأى عندى هو أن تندمج الاحزاب جميعها فى هيئة واحدة حتى تصبح الأمة كما كانت عليه حالها فى زمن الجمعية التشريعية التى أدت للبلاد أجل الخدمات لان قوى البلاد كانت موحدة بعيدة عن التفرق والتنابذ وبث روح الخصومات التى لا طائل تحتها .

ولقد اتضح لنا أن هذه الاختلافات التى تنشب بين الاحزاب ما هى إلا للوصول إلى كراسى الحكم ، فالحكم هو هدفها جميعاً فاما أن تندمج الأحزاب كما قلنا فى هيئة واحدة وتسير على مبدأ واحد وإما أن يقضى عليها نهائياً من الوجود ولا سيما فى هذه الاوقات الحرجة وأخطار الأزمات جاثمة على نواحى العالم غربه وشرقه ولقد اتحدت أهداف الاحزاب فى هذه الاوقات فى جميع الامم الديموقراطية حتى أصبحت كحزب واحد فى غايتها وآمالها فانعدم التطاحن واختفى شبح الخصومة التى تجر الى الشقاق والفشل فى تحقيق الاماني القومية . فياحبذا لو فزنا بهذ الأمل المنشود والذى يتحقق به رجاء الأمة وتستكمل به سعادتها ونهضتها فى ظل مولانا الملك المحبوب والله ولى التوفيق.

فى سبيل الدفاع الوطنى

كل تضحية فى سبيل تأمين سلامة البلاد تستعذب وتستطاب . ولا مراء فى أن عظمة مصر الاصيلة فى ماضيها وحاضرها تحتم عليها أن ترتدى ثوب عظمتها العريقة . وأقرب العهود التى تمثل ما كانت عليه مصر من السؤدد والمجد ، هو عهد ساكن الجنان المغفور له محمد على الكبير ، فقد زهت البلاد فى أيامه ، وملا سلطانها آفاق الدنيا ، إذ امتدت فتوحاته العظيمة ، واتسع نطاقها حتى بلغت ابواب استانبول نفسها ، مما رفع ذكر بحريتها القوية ، وأعلى قدر جيشها الفاتح ، وجنودها البواسل الظافرين وقائدها ابراهيم باشا العظيم .

والتاريخ وحده خير معبر عن هذه المفاخر القومية ، وأحسن واصف لما كانت عليه من العظمة والسلطان كذلك فى عهد الخديوى اسماعيل الذى امتدت فتوحاته للحبشة حتى استولى على هرر زيلع ..

وفى هذا العهد ، الذى نالت فيه مصر استقلالها واندمجت فى كتلة الأمم العظيمة صار لزاماً عليها أن تعود سيرتها الأولى من استكمال مجدها وأسباب قوتها — وكل هذه شؤون لا تتوفر لها الا بأن يكون لها جيش عظيم يطابق ما تصبو اليه من رفعة ، وبحرية قوية تلائم ما تتوق اليه من عظمة ، وطيران يعادل الطيران الحديث فى البلدان الراقية الاخرى وذلك فضلا عن استكمال ما تحتاج اليه من تنظيم للطرق العسكرية ، ومد للخطوط الحديدية ، وغيرها من مستلزمات الدفاع الوطنى ...

وحيث أن هذه الشئون الحيوية الهامة ، تستلزم جهوداً جبارة ونشاطاً متوالياً ، ونفقات باهظة ، وأموالا ضخمة ، فقد فكرت فى انجع الوسائل التى توصلنا إلى مصدر جديد يقوم بسد هذه النفقات من دون الالتجاء الى استقطاع مرتبات الموظفين ، أو اثقال على خزينة الدولة ، أو ارهاق لاحد من أفراد الأمة فوفقت الى الرأى الآتى :

من المعلوم أن عدد سكان مصر بحسب التعداد الاخير هو ١٧ مليون نسمة فاذا فرضنا أن عدد الذين يدخنون منهم هم أربعة ملايين شخص فقط وأن متوسط ما يدخنه الفرد منهم هو على أقل تقدير قرشان فى اليوم .

فاقتراحى فى هذا الموضوع هو أن يفرض على المدخنين الاستغناء عن التدخين يوماً واحداً فى الاسبوع ويخصص دخله للدفاع الوطنى على اعتبار قرشين لكل فرد من أربعة ملايين مدخن .

وعلى هذه القاعدة يتوفر فى الاسبوع الواحد ٨٠ الف جنيه .

وفى الشهر باعتباره أربعة أسابيع ٣٢٠ الف جنيه

فى السنة باعتبارها ١٢ شهراً ٣ ملايين و٦٤٠ الف جنيه .

وهذا المبلغ ان لم يكن كافياً . يستمر العمل به سنة أخرى ، أو سنوات على أساس هذه القاعدة الى ان تستكمل الطلبات الخاصة بالجيش والبحرية والحربية والطيران ونحو ذلك .

ذلك هو ما أراه كفيلا بأتمام وسائل الدفاع الوطنى بكل احتياجاته . وللحكومة أن تبحث عن الطريقة التى تلائمها لتنفيذ هذا الاقتراح ومما لا ريب فيه أن الاستغناء عن التدخين يوما واحداً فى الاسبوع أو التبرع بهذا المبلغ فى سبيل الوطن العزيز لا يضايق أحداً على الاطلاق

وجوب محاربة المكيفات في الريف

من الصواب ، أن تعيى الحكومة قواتها لمحاربة المكيفات التى حلت محل المخدرات والسموم البيضاء بأنواعها فى الريف المصرى . فاذا كانت يد القانون قد استأصلتها ، فان المدمنين عليها قد استعاضوا عنها « بالشاى الأسود » الذى فشا بين الفلاحين جميعاً شربه ، بعد أن يصبح داكناً فى لون الفحم . فضلا عن الافراط فى التدخين ، لاسيما « الدخان المعسل » الذى يطلقون عليه اسم « حسن كيف » . . . ؟ !

ولقد أصبح لهذين النوعين من الكيوف الآن . سلطان الكيوف القديمة التى انقرضت تحت ضغط الرقابة الحكومية كما أن لها مثل تأثيرها على حياة المدمنين عليها وهم السواد الاعظم من الفلاحين — مع الأسف الشديد . وأضرارها لا تقل بحال عن أضرار المخدرات المميتة . . .

والفلاح المصرى ، على الرغم من عدم كفاية الاغذية التى يتناولها فى وجبات الطعام مما سبب له الهزال والمرض والضعف تزيده هذه المكيفات ضعفاً فوق ضعفه وتورثه الوهن الذى ينجم عنه عدم القدرة على العمل فى الحقل ، أو بذل جهوده فى استثمار الارض على صورة تكفل له محصولا وفيراً وتجعله يعجز عن النهوض بتكاليف عيشه وأود حياته !

صحيح إن فلاحينا بفضل النواهى الدينية لا يكادون يشربون الخمور . ولكن العليمين بحقائق الاحوال يدركون أن الانغماس فى مثل هذه المخدرات المرذولة لا تقل كوارثها عن كوارث الادمان على الخمور . فان شرب الشاى بمثل هذه الكثرة والافراط فى التدخين يفسد عليهم حياتهم الهادئة . لأن كل قرش ينفق فى هذا السبيل معناه ذهاب جانب كبير من كسبهم ، وقوتهم الضرورى فى مكيفات ضارة يصعب الاقلاع عنها . ويؤدى ذلك فى النهاية إلى حرمانهم ، هم وأسرهم وأولادهم من الغذاء المفيد ، أو الكساء اللائق — وهذا هو أبلغ الضرر على أقل تقدير ! !

فيجب أن تبذل الحكومات مجهوداً قوياً ، لتنفير الفلاحين وطبقات العمال من أمثال هذه المكيفات ولو توسلت لذلك باستصدار أمر بتحريمها — ويجب مبدئياً التوسع فى الدعاية التى ترمى إلى تنبيه الأذهان إلى الأضرار التى تنجم عنها . ولنا أسوة بما بذله فى هذا الميدان صاحب السعادة «رسل باشا» حكمدار العاصمة السابق .

وأعتقد أنه من الأجدى أن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية عن طريق وعاظها بث هذه الدعاية فى أنحاء الريف . ونرى أن فى توجيهها جهودها إلى هذا الميدان الذى يتصل بصميم رسالتها خدمة جليلة إلى السواد الأعظم

من أبناء البلاد . إذ تحفظ عليهم صحتهم وأموالهم ، بنهيهم عن هذه السموم الخفية التى لا تقل أضعافاً للجسم ، ولا أضراراً به عن الحشيش والأفيون والخمور وبقية المخدرات الأخرى ! !

الوقف الاهلى

بين الابقاء والالغاء

الوقف الأهلى فى ذاته لا عيب فيه وكذلك الوقف الخيرى فقد نص عليهما الشرع الشريف ، ولولا الوقف لأصبحت الثروة العقارية فى يد الأجانب ، ولتبددت كما تبدد ثروات طائلة غير موقوفة . ولا ريب أن الحكمة السامية من الوقف هو جعله بمثابة ذخيرة دائمة . ولولاه لخربت بيوت عامرة وانهارت عائلات عريقة بسبب تصرف ذراريها . وانى لأعلم أن كثيراً من أبناء الأغنياء كانوا يستدينون الجنيه الواحد بمائة جنيه ، على أن يكون وفاء الدين بعد وفاة والديهم وانتقال الثروة اليهم بالميراث .

من هذا المثال — وهو واحد من الآلاف مثله — يتبين صلاح الوقف الأهلى لصيانة ثروة الأمة وحماية مرافق البلاد العقارية وهى كل ثروتها الاهلية — من الضياع .

إننا ندعو طالبى إلغاء الوقف الاهلى إلى إنعام النظر فى مدى ما ينطوى عليه نظام الوقف من فوائد .

وحسبه صلاحاً أن رسول الله « محمد » عليه السلام وقف أعياناً وتبعه « عمر » رضى الله عنه وغيره من الصحابة والتابعين ، وبحسبى أن أذكر أنه لما أثار بعض حضرات المحامين مسألة الوقف فى عهد ساكن الجنان المغفور له الملك فؤاد ، قدم ما يزيد على مائة من كبار علماء الأزهر الشريف إلى جلالته وإلى البرلمان والحكومة « عريضة » أبانوا فيها شرعية الوقف وقالوا :

« إن كل عمل يمسه — سواء أكان أهلياً أم خيرياً — يكون مخالفاً للشرع الشريف » . وأننا مع دعوتنا إلى بقاء الوقف الاهلى لا ننكر أن عيبه الوحيد منحصر فى نظاره الذين يجعلون مصلحتهم الشخصية فوق كل مصلحة غير أن لهؤلاء أشباهاً فى دوائر الاعمال جميعاً ولم يقل أحد أن فساد الموظف يستدعى هدم المصلحة التى يعمل فيها ، بل الواجب هدمه هو وتطهير العمل منه وتعيين نظار للوقف من الامناء الراشدين .

على أن الوقف فى ذاته لم يجبر أحد عليه بل الملاحظ أن الذين تقدموا لوقف أملاكهم كانوا صفوة القوم وعلية الامة من المفكرين والأمراء والعلماء والسراة ، وقد تقدموا لذلك بمحض إرادتهم حفظاً لذكراهم على الأيام وصيانة لثروتهم من الضياع .

تنشيط السياحة في مصر

أصبحت السياحة فى كثير من الأمم الأوربية ناحية هامة من النواحى التى يعتمد عليها فى تنمية موارد الدولة وتشجيع حالتها الاقتصادية .

ولا ريب أن اهتمام الأمم منصرف كذلك إلى اتخاذ كل الوسائل التى تكفل تشجيع السياح لزيارتها ، لما يعود عليها من عميم النفع وجزيل الفائدة .

فالسياحة قد غدت شائعة تعم جميع الطبقات ، بعد أن كانت مقصورة على الأغنياء وذوى اليسار منذ زمن ليس بالبعيد . وبدأت الأمم تتنافس فيما بينها فى الوسائل التى تتوسل بها إلى اجتذاب السائحين اليها . وكان من أثر هذا التنافس أن جعلت لكل زائر من الامتيازات ما لم يخطر على بال : فيما يتعلق بتخفيض أسعار المعيشة والانتقال . لذلك أرى لزاماً علىّ أن أشير هنا إلى بعض ما يحضرنى من الاقتراحات ، التى لو نفذت لكانت كفيلة بأن تجذب جموع السائحين إلى مصر — وهى أهم بلدان السياحة فى العالم لانى أراها من العقبات المعوقة لنشاط السياحة فى مصر .

أولا — أن من أصعب الصعاب التى تعترض السائحين ، وتحمل الكثيرين منهم على تفضيل غير مصر من البلدان — مسألة التصريح الذى يعطى للسائحين من القناصل المصريين فى أوروبا — أى ما يسمى « بالفيزا » حيث أن القناصل يضعون العقبات فى سبيل إعطاء هذه التصاريح . طبقاً للتعليمات الصادرة إليهم ، فيلاقى السائحون من إجراءاتها الرسمية ألوان المتاعب . فاذا أرادت الحكومة تشجيع السياحة ، فأول أمر يستوجب العمل به هو إلغاء هذه « الفيزا » ، ويكتفى الحال بشهادة من شركة « كوك » أو غيرها من شركات السياحة ، حيث تضمن بذلك عدم قبولها السائحين غير المرغوب فيهم ، وبهذه الوسيلة تكون الحكومة قد حققت غايتها من جهة ، وخدمت السياحة من جهة أخرى .

ثانياً — من الضرورى تخفيض أجور الفنادق مراعاة للزمان والحال . لأن الفنادق فى مدن أوروبا خفضت أكثر من نصف أسعارها فى سبيل تشجيع السياحة فى بلادها ، فاذا أمكن الوصول إلى تسوية مع الفنادق ، كان ذلك من أهم الوسائل المشجعة للسياحة .

ثالثا — ينبغى أن تخفض أجور السكك الحديدية المصرية ٥٠ فى المائة للسائحين مثلما فعلت رومانيا والمانيا وايطاليا وفرنسا وغيرها من البلدان تحقيقاً لهذا الغرض .

رابعاً — اختيار تراجمة وأدلاء من الأمناء المشهود لهم بالاخلاق الطيبة والاستقامة وحسن المعاملة :

خامساً — القضاء بتاتاً على التسول فى شوارع مدن الآثار والعواصم الكبرى لأن هذا أمر يشوه جمال البلاد فضلا عما يثيره فى نفوس السائحين من الاشمئزاز والمضايقة (ومحاربة التسول لا تكون إلا بادخالهم الملاجىء كما هو موضح فى اقتراحنا التالى)

سادساً — وجوب تأليف لجنة تسمى لجنة « الأعياد والمسرات » يكون من شأنها البحث فى ايجاد الوسائل التى تسلى السائحين وتوفر أسباب اللهو لجموعهم ، وتجلب على قلوبهم السرور والغبطة — لأن هذه المسائل تغرى السائحين بزيارة القطر المصرى .

فاذا نفذت الحكومة هذه الاقتراحات كان فى ذلك أعظم وسيلة لتحقيق الغرض المنشود من تنشيط السياحة فى بلادنا العزيزة . . .

التسول وصمة اجتماعية ..!

فى كل أمة من الأمم التى نالت حظاً من المدنية يوجد تشريع يراد به وقاية المجتمع من المتسولين ، ومايعرضونه على الأنظار من عاهاتهم ومقاذرهم . أما فى مصر ، فلا تزال الحال غيرها فى سواها من الأمم . إذ مع عدم وجود التشريع المذكور عملياً ، لايبرح جيش المتسولين يملأ جوانب البلاد ، لاسيما فى العواصم والأقاليم . مع أن مصر قد أصبحت احدى عواصم الشرق الكبرى ، وهى تضارع اليوم أعظم المدن الاوربية الرئيسية . وكيفما اتجه الانسان يرى أرباب هذه العاهات ، يلاحقونه ويسدون عليه الطرق — وهم بين عرج وعمى وعراة — الرجال منهم والنساء والاطفال — بأثوابهم الخلقة التى تشمئز منها النفوس . وهذا أمر خليق بأن يثير حمية من يغضبون لكرامة البلاد ، يستفزون بها همة الحكومة للعمل على خلاص البلاد من التسول ، الذى هو وصمة اجتماعية أليمة.

ولا ريب أن فى محاربة التسول ، محافظة على سمعة مصر ، واعلاء كرامتها ومنعاً لانتقال الامراض المعدية بأنواعها وتغلغلها بين الجمهور بواسطة هؤلاء المتسولين .

ولقد تقدمت للبرلمان باقتراح ، طالبت فيه بادخال هؤلاء المتسولين — لاسيما العجزة والشيوخ منهم فى الملاجىء — وقد وافق عليه البرلمان . وفعلا بدىء بتنفيذه ، ولكنه أهمل الآن فعلى الحكومة أن تعود إلى العمل به على ضوء هذا الاقتراح ، حتى تتطهر البلاد من تلك الوصمة الموجبة للخجل ، وباعثة على احتقار الاجانب وجموع السائحين القادمين إلى بلادنا لنا فتؤدى للبلاد أعظم الخدمات .

الغاء المجالس الملية ...

المحبون للاصلاح ؛ والراغبون فى أن توزع العدالة بالقسطاس بين الناس ، والمتمسكون بالوحدة الوطنية ؛ الحريصون عليها ؛ يرون أن مصلحة الجمهور تقضى بتوجيه نظر الأحوال الشخصية بين جميع أفراده وطبقاته ، وهذا الغرض لايتحقق إلا بالغاء المجالس الملية ، وتحويل اختصاصاتها على المحاكم الأهلية — على أن تنشىء محكمة شرعية واحدة لكل طائفة يكون من اختصاصها النظر فى مسائل الزواج والطلاق فقط — وبواسطة تحقيق هذا النظام تضمن مصالح الجمهور ، وتصان حقوقه ، إذ من واجب الحكومة أن تشرف على حقوق رعاياها جميعاً على اختلافهم وتحافظ عليها ، لأنها هى وحدها الحارس الأمين لها .

أن المحاكم الأهلية تنظر فى جميع أحوال وقضايا سكان القطر المصرى على اختلاف المذاهب والأديان ، وتفصل فى جميع المنازعات الخاصة بهم وبأموالهم ... فهل الأحوال الشخصية ترتكز على أنظمة وقوانين تختلف عن هذه الأحوال ... حتى يكون هناك مايدعو لبقاء المجالس الملية ؟؟ أن الدستور قد نص على أن جميع أهل البلاد متساوون فى كل الحقوق والواجبات . ومن أول هذه الوجبات أن لاتتعدد الأحوال والوسائل التى تفصل فى منازعات طائفة أو طوائف منهم ، فهم لايرضون أن نعتبرهم غرباء عن الوطن ، وفى عقيدتى أن هذا أيضاً هو تفكير كل عاقل من أفراد هذه الطوائف المتعددة

أنى أقرر هذه الحقائق عن خبرة أكيدة ، وتجربة طويلة من اشتغالى سنوات عديدة بالمجالس الملية ، تناهز

الخمسة عشر عاما ، وما وجدت فى قيامها إلا كل ما يستوجب الشكوى والتذمر ، ويستدعى الغاءها ، وتحويل اختصاصاتها — كما قلنا — على المحاكم الأهلية ، والاكتفاء بمحكمة واحدة للطلاق والزواج فقط وبذلك تتحقق مصلحة الجمهور : وتتوفر أسباب راحته ، وتصان حقوقه ، فيكون هذا أوفر للكرامة القومية ...

أنا أعلم أن اقتراحى هذا سوف يغضب الكثيرين من غير المسلمين على وجه التخصيص — ولكن الذين سيغضبون من مثل هذه الاصلاحات ينقسمون إلى قسمين . قسم لا يدرى الصالح من الطالح . وقسم آخر مستفيد من قيام هذه المجالس . حتى أنهم غالوا فى الأمر باعتبار هذه المجالس « برلمانات لهم » ولكنى أرى أن هؤلاء واولئك ليسوا ممن يحرصون على صالح الجمهور وتضامن الأمة وكل من يرغب فى خدمة البلاد ، وتوطيد أركان وحدتها الصحيحة يرى أن تنفيذ اقتراحى هذا : هو الصالح العام — ذلك لأن بقاء هذه المجالس الملية معناه استمرار قيام حكومات متعددة داخل الحكومة ، وهذا مالا يرضاه وطنى غيور يعنيه تضامن البلاد ، ويحرص على وحدتها القومية .

اقتراحات لمصلحة الوطن...[1]

١ — حول مرتبات الوزراء

فى الدول الكبرى الديموقراطية ، وفى أنحاء العالم المتمدين ، لا تزيد مرتبات الوزراء عن الأربعين جنيها شهريا ، وأمامنا المثال واضحاً للعيان ، أينما القينا الأبصار . فى فرنسا ، وسويسرا ، وانجلترا ، والسويد ، والدنمرك وتركيا — هذه الدول العظيمة على وجه الاجمال ، لا تتعدى مرتبات الوزراء فيها هذه الأرقام . ذلك لأن الفكرة الغالبة هناك . من هذه المناصب هى خدمة البلاد ، وتحقيق مصلحتها العامة ، وتوفير الرفاهية لمجموع الأمة . وذلك لا يأتى الا عن طريق القصد فى موارد الدولة ، وتوفير أموالها ، حتى تستخدم فى استكمال وسائل رفاهيتها ، وترقية مرافقها ، لا تبذيرها وانفاقها ، فى المرتبات الضخمة ذات اليمين وذات الشمال للوزراء . فان المرتب الضخم يغرى على الاستقتال فى سبيل المنصب ، مهما ترتب على هذا التهالك من أسباب الفرقة والنزاع ، وانى أنصح وأرجو خدمة للوطن المحبوب ، أن تنسج بلادنا العزيزة على هذا المنوال ، فلا تكون مرتبات الوزراء فيها ، إلا على غرار ما هى عليه فى البلاد الأوربية الأخرى . ذلك لأن هذا المنصب الرفيع تقليد لاتخليد ، والغرض الذى يطلب ممن يتقلده الوصول اليه هو خدمة البلاد ، لاجر المغانم . فلكى يتحقق هذا الغرض السامى ، يقتضى الأمر التضحية فى سبيل البلاد ، بأن تحدد مرتبات الوزراء على أساس أربعين جنيهاً فى الشهر .

٢ — حول مرتبات أعضاء البرلمان

وكذلك الحال فى أعضاء البرلمان ، فان من ينتخب نائباً ، فانما هو ينال الشرف العظيم بنيابته عن الأمة وتمثيله للشعب تحت قبة البرلمان . وبدلا من أن نفكر فى تعديل قانون الانتخاب فنحرم فريقاً من الأمة من حقه الدستورى يجدر بنا أن نفكر فى مرتبات النواب ، وامتيازاتهم .

---

(١) نشرت بالصحف المحلية (الاهرام) و « البلاغ » و « الانذار » و « مصر » و « كوكب الشرق » و « الجهاد »

فالنيابة عن الأمة يقصد منها خدمتها ، فاذا كانت هذه المناصب ، وهى مناصب شرف ، تؤدى عنها للنواب مرتبات شهرية ، كما هو حاصل الآن ، فان ذلك يتعارض مع سمو الغاية المقصودة ، ونيل الأمانى المنشودة منها ، فضلا عن أن النائب إذا علم أنه بمعارضته للحكومة القائمة ، سيحرم من هذا المرتب الذى يفيضه عليه هذا المنصب فانه سيجعل مجاملة الحكومة رائده ، إبقاء على هذا المرتب ، وذلك يتعارض مع المصلحة العامة بغير ريب ، فأقترح أن يكتفى الحال ، بمنح النواب ، وممثلى الأمة ، امتيازات للسفر مجاناً على السكك الحديدية . وأعتقد أن هذا الأمر ، كان قد سنه المغفور له الخديوى العظيم اسماعيل محيى مصر الحديثة . الذى شكل فى عصره أول مجلس نيابى بالبلاد . فكان أعضاؤه من خيرة أهل البلاد ، ولم تكن لهم مرتبات تجرى عليهم ، بل كانت كل امتيازاتهم هى السفر بالمجان فى السكك الحديدية ، وتقديم أقداح القهوة ، لهم بعد فراغهم من الجلسات . فأقترح أن تلغى مرتبات النواب ، وأن تكون على غرار ما كان عليه الأمر فى عهد اسماعيل العظيم . وبذلك تمثل الأمة أصدق تمثيل فى مجلس نوابها ، ولا يتقدم لنوال شرف النيابة عنها إلا الأكفاء ، الذين يستعذبون التضحية فى سبيلها ، والبذل فى خدمتها ، من غير ابتغاء الجزاء المادى ، سوى مرضاة الله والوطن ، وراحة الضمير .

٣ — السيارات الحكومية ووجوب إلغائها

وهناك أيضاً مسألة السيارات الحكومية التى تكبد خزانة الأمة نفقات باهظة ، وهى من عرق جبين الشعب ، يجب إلغاؤها تماماً ، فانها بدعة لم تعرفها الحكومة المصرية قديماً — لا فى عهد اسماعيل ، ولا فى عهد توفيق — بل كانت بداية ابتداعها فى أوائل عهد المرحوم السلطان حسين . واتسع نطاقها فى هذه الأيام لدرجة أصبحت موضوع بحث ونقد فى الهيئات الرسمية ولدى الرأى العام .

ويوجد كثير من الامور ، وعديد من المرافق ، تنفق فيها أموال طائلة ، أحجم بالقلم عن ذكرها فان الصراحة وإن كانت واجبة التقرير ، إلا أن فى ذكرها ما يدمى القلوب ويقرح الاجفان . !

٤ — حول نقل مصحة حلوان للامراض الصدرية

تحتل العناية بالصحة العامة فى كل بلد من البلدان التى نالت حظاً من المدنية والحضارة كل اهتمام لدى المسئولين والمفكرين فى الصالح العام . فتتضافر الجهود للعمل على إزالة مباعث العلل الخطيرة منها بمختلف الوسائل ، إذ المحافظة على الصحة العامة معناها فى جملتها وتفصيلها سلامة الامة وحفظ كيانها مبرأ من العلل والاخطار .

ولقد نشرت الصحف منذ فترة من الزمن خلاصة ما دار فى اجتماع بلدية الاسكندرية حول ما يقال عن نقل مصحة حلوان للأمراض الصدرية إلى الاسكندرية ، وأشارت إلى آراء بعض الاطباء الذين قرروا أن مناخ الاسكندرية غير صالح لهذه الامراض . على حين يرى فريق منهم عدم الاقتصار على نقل مصحة حلوان من حلوان . بل الاكثار من مثيلاتها فى داخلية البلاد ، لا فى الاسكندرية وحدها أو على مقربة منها . والظاهر أن الباعث لهم على ذلك القول إنما هو رغبتهم فى الدفاع عن مصالح الاسكندرية — بصفتها مصيفاً عاما لمصر — وخوفهم من وجود المصحة فيها التى تضم مرضى كثيرين يخشى أن يكونوا وسيلة لنشر هذه الامراض بين ظهرانيها . وإلا فما معنى معارضتهم فى إنشاء مصحة بالاسكندرية على حين يطلبون تعميم هذه المصحات فى سائر مدن القطر .

والواقع أن التساؤل عن صلاحية جو الاسكندرية أو عدم صلاحيته فى شفاء مرضى الأمراض الصدرية مشكلة دقيقة تستأهل كثيراً من عناية الاخصائيين فى الطب وتستوجب كل اهتمام من المسئولين عن الصحة العامة . ذلك لأن المشاهد كثيراً أن اشخاصاً عديدين أصيبوا بأمراض صدرية وبيلة وأنتجعوا جو حلوان الجاف الحار الدافى. وعولجوا فى مصحتها طويلا ، ولكنهم لم يستفيدوا فائدة تذكر من جوها إطلاقا . وإذا أراد المرء دليلا على ذلك الرأى فما عليه إلا أن يطلب إحصاء لعدد المرضى الذين دخلوا المصحة وعدد الذين شفوا فيها وخرجوا منها متمتعين بعودة الصحة اليهم ، والنجاة من هذا المرض الخطير .

لذلك يثير دهشتى هذا الرأى الذى يذهب إليه البعض عن عدم صلاحية جو مدينة الاسكندرية لعلاج هذه الأمراض . وذلك بدليل أن أمراض الصدر تنتشر فى البلاد الأوربية . وأطباء هذا المرض يختارون لانشاء المصحات ، المناطق ذات الجو الشديد البرودة ، وأكبر مصحة لمعالجة هذا المرض موجودة فى سويسرا بلاد الثلج والجليد فى بلدة اسمها « ديفوس » وكذلك فى سان مورتز التى ترتفع عن سطح البحر ١٨٠٠ متر

ولقد حدث مرة فى إحدى زيارتى لأوربا أن أبديت إستغرابى لاحد فطاحل الاطباء الذين تعرفت إليهم من إنشاء المصحات فى هذه المناطق الباردة ، وعدم اختيار مناطق تميل حرارة جوها إلى الاعتدال على الاقل . فقال لى أن المناطق شديدة البرودة أفيد للمرضى بالصدر من المناطق الحارة . لان الحرارة وجفاف الهواء ليس فى مصلحتهم . وهذه المزايا غير متوفرة فى حلوان على الاطلاق . وإلا لكان الاولى فى هذه الحالة إذا كان الجو الحار أفيد فى علاج هذه الامراض أن تنشأ هذه المصحات فى الاقصر أو أسوان مثلا

فيحسن بوزارة الصحة وبالخبيرين بالشئون العامة انطبية — إذا أرادوا خيراً بالمرضى أن ينهضوا متضافرين للعمل على نقل مصحة حلوان الحالية من مكانها . والاستعاضة عنها بانشاء مصحات أخرى فى مناطق شديدة البرودة على غرار ما هو متبع فى سويسرا وغيرها من البلدان الاوربية . وللتحقق من صحة ذلك ما على القائمين بالامر إلا النظر إلى ما هو قائم من المؤسسات الصحية فى ديفوس وسان مورتز .

إنى أكتب هذه الكلمة ، لا بصفتى طبيباً . وإنما هى إختبارات شخصية ، شاهدتها بنفسى ، وأردت بايرادها فى هذا المقام أن أقدم خدمة لابناء وطنى العزيز . . .

٥ — مساخر الجنازات ووجوب القضاء عليها

من أسوأ العادات المتأصلة فينا نحن المصريين ، بل أهل الشرق بغير استثناء ، مغالاتنا فى الندب والنواح على موتانا ، بل أن فينا من لا يكتفى بالبكاء على فقيد عزيز بنفسه ، ولكنه يستأجر غيره ممن احترفوا مثل هذه الصناعة لمشاركته فى البكاء على غرار مايصنع لنادبات اللواتى يؤجرن أنفسهن لكل راغب ، وهذا بلا ريب شىء مستهجن ، لا يتفق مع جلال الموت ، بل أنه يصور للمرء معانى الكذب . والرياء الانسانى . حتى فى البكاء على من نفتقدهم من الأعزاء . . . وليس فى الحياة رذيلة ، أو سخرية أكثر من هذه السخرية المرذولة ! !

وهناك عادة أخرى أمر وأدهى ، من هذه العادة . . هى منظر هاتيك النسوة اللواتى يركبن « العربات الكارو » ويجتزن بها شوارع القاهرة وميادينها الكبرى . . . ويلطخن وجوههن بالأوحال ، ويسرن وراء موتاهن على هذه الصورة البشعة ، وبذلك المنظر المخجل أمام جموع الأجانب الذين لا يسعهم إلا أن يحكموا علينا بالتأخر . . !

ولا جدال أن العقلاء يدركون أن مثل هذة الأمور المشينة تغض من جلال الموت وعظته المهيبة ولا تجعلنا نفهم المعنى الصحيح لرهبته وعظمته. مثلما يفهمها الأجانب وهم يكون فى مآتمهم بصمت بين المآقى والأجفان ، من غير أن يشعر بهم أحد .

ولقد قرأنا فيما مضى ، ما سبق لمحافظة القاهرة أن أمرت باتخاذه من إعداد عربات خاصة لنقل الموتى ، حتى تقضى على هذه المناظر المؤذية التى ترى فى جنازات الطبقات الفقيرة . وكنا قد تفاءلنا لهذا الاجراء ، وسر له أهل الغيرة ، لأن فيه خدمة عظيمة للبلاد ، بمنع المناظر البشعة التى نراها فى مآتمنا وكان يخجل منها كل مصرى مستنير ، إذا ووجه بها أمام الأجانب !!

ولكنا نقول مع الأسف أن كل شىء بقى كما هو ولا تزال هذه المساخر ترتكب فى جنازاتنا . . . ولا تزال مواكب الدعوة (راكبات العربات الكارو) الساعيات وراء الموتى تخترق قلب العاصمة وشوارعها العريضة الهامة وكل شىء كما كان .. لأن هذا القرار ظل حبراً على ورق !!

ونحن نوجه أنظار المسئولين إلى أن يعيدوا النظرة مرة أخرى ! وأن يعملوا على تنفيذ ما ينطوى عليه من إجراء يمحو من جبين نهضتنا الحديثة هذه الوصمة المشينة ، ويكفل خلاصنا من هذه المساخر التى لا يوجد فى حياتنا أشد منها وأنكى .

فهل من مجيب ؟ !

٦ — تشجيع التعليم الصناعى

كم كان سرورى عظيما ، وابتهاجى وافراً ، عند ما طالعت ذلك القرار الحكيم الذى أصدره صاحب المعالى وزير المعارف : القاضى بجعل التعليم الصناعى فى مدارس الحكومة مجاناً .

وأن الذين يدركون حقائق الأمور ، ويضعونها فى نصابها ، يعلمون مدى النفع الجزيل الذى يصيبه الوطن العزيز من هذا المشروع الحيوى الجليل . فان بلادنا — فى عهدها الجديد ونهضتها الحاضرة — متجهة بكليتها ، وجماع قوتها إلى إنشاء الصناعات الحديثة ، وترقيتها كى تنهض بجوار الأعمال الزراعية ، ولا جدال فى أن ذلك الأمر يحتاج إلى أيدى الصناع الماهرة . الذين تثقفوا بالعلوم والثقافة الصناعية . ومصلحة الامة المصرية تقضى بأن نعمل جاهدين على الوصول إلى الرقى الصناعى ، كما نلنا من صنوف الرقى فى مختلف نواحى الحياة العمرانية الاخرى .

ولا ريب فى أن روح العصر الحالى هى الروح الصناعية التى تلزمنا ببعث النشاط الاقتصادى الذى يوفره للبلاد التقدم الزراعى والعلمى والادبى ، والفنى عامة ، والصناعى خاصة — وهو دعامة الحضارة ، لان تخلفنا قديماً عن الأمم فى عدم عنايتنا بالصناعة ، والعمل على إحيائها كان هو العلة الاصلية لفقر الطبقات الشعبية والداء الاساسى فى إكثار الايدى العاطلة بين أبناء العمال والزراع ، ومن يماثلهم — لخلو أيديهم من معدات النضال فى الحياة وأسلحة الكفاح فى سبيل العيش ، لان كل صنعة يزاولها الانسان — تقيه شر الفاقة والحرمان — وفيها أمان من الفقر . فهذا القرار الحكيم ، بجعل التعليم الصناعى فى مدارس الحكومة مجاناً ، يعتبر بمثابة الخطوة العملية الأولى فى سبيل تقدم الامة الصناعى حقيقة ، والحجر الاساسى فى إكثار الايدى العاملة وتفريج عطلة

الشباب المتعلم ، وهذه مأثرة ستذكرها البلاد لوزارة المعارف العمومية بمزيد الثناء والاعجاب . ويا حبذا لو نالت المجانية ، فى سائر المدارس والكليات الاخرى بأقسامها ، عطفاً وعناية تكفل زيادة عدد الطلاب الفقراء الذين يعجزون عن دفع المصروفات المدرسية ، وبمعنى أوضح أن يتقرر قبول ٥٠ فى المائة بدلا من عشرة فقط كما هو الحال الآن

على انى انتهز هذه الفرصة ، فألفت نظر الوزارة إلى أنه يوجد بين الاراضى التى أوقفتها على التعليم فى دائرة مغاغة أرض خاصة لانشاء مدرسة صناعية .

٧ — الدعوة الى انهاض مدينة حلوان الحمامات

تبدى بعض الطبقات فى هذه الأيام كثيراً من مظاهر الاهتمام بالوسائل التى تكفل بعث الحياة الى مدينة حلوان الحمامات ، هذه المدينة الممتازة التى اصابها الاهمال ، بما بعث الموات اليها ، — وذلك بغية تجديد شبابها القديم ، واستعادة مجدها الزاهر !

فمدينة حلوان الحمامات هى التى انشأها جد جلالة مولانا الفاروق العظيم المغفور له الخديوى اسماعيل مصلح مصر المجيد ، وأوجدها من العدم ، بعد أن تبين له ما حبتها به الطبيعة السخية من منابع المياه المعدنية ، التى نالت شهرة واسعة فى انحاء العالم ؛ — فضلا عن هواء عليل ؛ لا نظير له على الاطلاق :

هذه المدينة كانت على الدوام مبعث العناية السامية من اسماعيل الكريم ؛ وموضع الاهتمام المتجدد من خلفائه العظام ؛ حتى لقد ضارعت بحق ، « فيشى » فى فرنسا . وغيرها من المشاتى العظيمة !

هذه المدينة قد أهملت منذ عهد مضى ، إهمالا تاماً . على الرغم من شهرتها المدوية . وما يكتنفها من الذكريات التاريخية العظيمة . فضلا عن مزاياها الطبيعية المنقطعة النظير !

فارتقاء حلوان وتقدمها . وعودة مظاهر الحياة اليها . متوقف على ما نوليه إياها من رعايتنا — وإنا لنأمل من حكومتنا . ونلتمس من مولانا المليك المعظم أن يشمل هذه المدينة بجانب من رعايته ، وينيلها شرف تردده عليها حيناً بعد حين فتكون مشتى لجلالته . جرياً على سنة أجداده الكرام . فيسدى بذلك العمل الكريم إلى الأمة المصرية ، والى الانسانية كلها أجل النفع وأسمى الفوائد — لأن مياة حلوان المعدنية . تفضل كثيراً عن مياة مدن العالم المعدنية المشهورة التى يؤمها السائحون من كل أنحاء الدنيا — ولا ريب انه بعد انتهاء الحرب ، سوف يفد الاجانب الى حلوان للانتفاع بمزاياها الطبيعية النادرة ، من جو جميل ، وهواء عليل ، ، وخصائص لا مثيل لها على الاطلاق !

وانى أقترح للتوسل إلى تحقيق هذه الأمنية إدخال بعض الاصلاحات الضرورية التى يقتضيها الحال — وهى تنحصر فيما يلى :

أولا : استكمال تنظيم وتجميل « كازينو » حلوان حتى يصبح على طراز « كازينو » فيشى .

ثانياً : العمل على تيسير وسائل المواصلات اليها ، وذلك بالأسراع فى تنفيذ مشروع « كهربة خط حلوان ـ القاهرة »

ثالثاً : إعادة السباق اليها كما كان فى الماضى ، مع عدم التوسع فى إنشاء « مصحات جديدة » للأمراض الصدرية .

رابعاً : الدعاية لحلوان فى مختلف الصحف العالمية ، ودعوة السائحين فى أنحاء العالم المتمدين للوقوف على أسرارها الطبيعية الفريدة ، والأستفادة بمزاياها العظيمة !

عيد الجمهورية التركية

٢٩ أكتوبر ١٩٢٣ — ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٤٦

جرينا على تحية عيد الجمهورية التركية فى كل سنة . ونحن نرجو بتسجيل مفاخر الأعمال التى حققتها، وبايراد ضروب الاصلاحات التى تمت فى عهدها، أن يكون لنا فيها قدوة تحفز همتنا على أن ننهج على منوالها ، فى شؤون الاصلاح الداخلى » :

المغفور له الرئيس اتاتورك
الغازى (مصطفى كمال)

الثورات التاريخية لاتقوم لها قائمة إلا إذا كان قوامها الاخلاص للمبدأ وتضحية الذات فى سبيل المجموع . هكذا كانت النهضة التركية فى مبدأ أمرها تسير وتسعى إلى غايتها العظمى .

ان الانسان عندما يريد أن يكون رأيا خاصا عن النهضات فى الامبراطورية الرومانية القديمة ومصر الفرعونية الخالدة وفرنسا الجمهورية العظيمة أو أية أمة من الأمم العظيمة أو أية دولة من الدول الناهضة الحاضرة والغابرة ، فلابد أنه واجد نفسه بين أمواج بحر خضم من الأعمال الجليلة التى قام بها أبطال تلك النهضات الذين بنوا أسس نهضة بلادهم مضحين بالنفيس الغالى فى سبيل اسعاد شعبهم . كذلك الحال إذا استعرض الكاتب أعمال بطل تركيا المرحوم مصطفى كمال يوم كان لاقوة له إلا عزمه وثقته وإيمانه بحرية بلاده ، يوم خرج للدفاع عن كيان بلاده فى ميادين الأناضول. لقد دون بطل القرن العشرين فى مذكراته الخاصة إذ ذاك ما يجيش بصدره من آمال عظيمة ينوى تحقيقها لبلاده . وقد كان . وحقق الله آماله . ولم تكن هذه الآمال سوى آمال الشعب الذى كان يرزح تحت نير الإستعباد .

ولكل أمة من الأمم عيد قومى ، تحتفل به : وتثير فيه ذكريات الوطنية والبطولة والجهاد : فتبرز خلال تلك الذكريات جلائل الأعمال التى أداها للوطن : فريق من صفوة أبنائه العاملين ، ثم خلفوها آثاراً خالدة وأمجاداً باهرة : يتوارثها الأبناء عن الآباء والحفدة عن الأجداد .

واليوم — ٢٩ اكتوبر — تحتفل الأمة التركية بالذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس الجمهورية . وأنه لمن محاسن المصادفات أن يأتى هذا العيد المجيد فى وقت تتجه فيه أنظار العالم صوب هذه الأمة الباسلة ، بعد انتهاء الحرب مع ألمانيا وانضمامها إلى جبهة الدول الدمقراطية . وهذا كما لايخفى على أحد كان له من الأثر الفعال فى التعجيل بانتهاء الحرب الأوربيه بما ضمن الفوز الكامل للحلفاء !

وفى هذا اليوم الذى يحتفل فيه اخواننا الأتراك : الذين تربطهم بالمصريين منذ القدم ، أعز الذكريات وأوثق الصلات بذكرى عيدهم الوطنى ، يجدر بالمعنيين بالنهضات الحديثة وأطوارها الوجوع إلى الأسباب الباعثة عليها ، ليستخلصوا منها العبر والمواعظ النافعة . وليدركوا العوامل التى دفعت بهؤلاء الأبطال إلى تجديد شباب أمتهم ،

وطرح جمودها القديم : ثم الانخراط فى عقد الدول الراقية ومتابعة خطى التقدم العالمى ، والمحافظة على كيان دولتهم ، بعد نشوئها الجديد .

لقد كان القابضون على مقاليد الحكم فى الأمبراطورية العثمانية البائدة . قبل النهضة الكمالية ، يجرون فى سياستهم العامة ، وفقاً لما تمليه عليهم الأهواء الشخصية دون مبالاة بما قد تجره على الدولة من العواقب الوخيمة والنتائج الخطيرة .

وهكذا ظلت سياسة الأمبراطورية العثمانية ، فى مهب الرياح ، تتقاذفها مختلف الأعاصير المتقلبة فى أوربا تارة وآسيا تارة أخرى ، فكان من نتائج ذلك أن أفلت الزمام من يد هذه الامبراطورية القديمة ، فى السيطرة على توجيه سياستها الخارجية ؛ وفق المصالح القومية ، وظل الشعب يرسف فى أغلال من الجمود والجهالة ، رغم توافر أسباب النشاط والحيوية فى نفوس بنيه .

هذا ما كان قبل أن يتقدم المغفور له كمال أتاتورك منشىء تركيا الحديثة ، وزملاؤه العظام — وعلى رأسهم خليفته ، العظيم عصمت أينونو رئيس الجمهورية الحالى — إلى تولى أزمة الامور فى البلاد وانتهاج سياسة رشيدة ، أملتها الوطنية الحقه ، والرغبة فى الاستقلال الصحيح . فكان أن خلقوا من « الرجل المريض » شعباً قوياً باسلا ، تدفعه قوته المعنوية الكاملة ، ويحفزه اعتزازه بأبائه وشجاعته الباهرة إلى التحرر والمجد . . !

ويضيق المقام على الكاتب ، إذا أراد أن يحصى سلسلة الاصلاحات النافعة والأعمال الجليلة ؛ التى انجزها زعماء تركيا الأبطال فى مختلف النواحى التعليمية والثقافية والصناعية والاقتصادية . حتى أصبحت تركيا فى مدى هذه الأعوام القصار ، دولة يحسب حسابها فى حوض البحر الأبيض والبلقان . بعد أن كانت من قبل أمة مفككة الأوصال فى متعدد شئونها .

ويكفى أن نشير إلى ما أنشىء من مصانع . وما استكمل من وسائل الأعمال للأستغناء عن منتجات الدول الأخرى . وما اتخذ من تدابير لتسهيل الاستهلاك المحلى . وتنمية الموارد المالية والإستغناء عن الأجانب الذين كانوا بما لهم من نفوذ قديم ، يقبضون على شرايين الحياة فى البلاد .

على أن زعماء تركيا الحديثة لم يقصروا جهودهم على الاصلاحات الداخلية بل أعدوا للمستقبل عدته . وتأهبوا لمواجهة الطوارىء . حفظا لسلامة الدولة فانشأوا جيشاً كبير العدد ، عظيم العدة ؛ وزودوه بأحدث ما أخرجته المصانع الحربية من الأسلحة ، وجعلوا من كل تركى جندياً عاملا . ومن كل تركية مرشدة ماهرة ، وبذلك استعادت تركيا الحديثة مجدها التليد الذى أضاعه بعض الحكام فى الامبراطورية العثمانية المنحلة !

ولقد رأى الرئيس أينونو فى بضع السنوات الماضية أن يعمل على انشاء أسطول جوى يضارع الاساطيل المماثلة فى الأمم المجاوره لتركيا كما أنه رأى العمل على إنشاء وحدات جديدة فى أسطول تركيا البحرى ، ولما كانت موارد الدولة المالية محدودة لا تكفى لتنفيذ هذه الأعمال ؛ فقد أهاب بوطنية أبناء الشعب : أن يساهموا فى توفير هذه المطالب الحيوية ليكفلوا سلامة بلادهم .

ولم يكد يمضى يوم على هذا النداء ، حتى انهالت التبرعات تباعا ، بعد أن افتتحها أحد رجال الأعمال بمبلغ ١٢٠ ألف جنيه تركى ، ١٨٠ ألف جنيه مصرى ، ثم أخذت كل ولاية تقدم إلى الحكومة طائرة تسمى باسمها فى ذكرى كل عيد وطنى للجمهورية ؛ وبذلك أصبح للأمة التركية أسطول جوى قوامه « ألف » طائرة حربية .

وهكذا استطاعت هذه الدولة الحديثة ، بما لها من مركز جغرافى ممتاز أن تكون عاملا أساسيا فى المحافظة على السلم فى أوربا وآسيا ؛ مما يسجل بالفخر لساستها العظام .

ولقد أرادت تركيا فى الفترة الاخيرة ، أن تثبت للعالم أنها لم تنسلخ عن الدول الشرقية — كما يتهمها أعداؤها — فوثقت ما بينها وبين الأمم العربية من روابط بمعاهدات مختلفة كالتى عقدتها مع العراق وإيران وسواها ؛ — وها هى ذى تدعو وفود هذه الدول إلى عقد مؤتمر فى انقرة ، لتكوين جبهة منها تكون سدا منيعاً أمام كل اعتداء أجنبي عليها — كما أصدر الرئيس عصمت أينونو ، بموافقة المجلس الوطنى الكبير ، قراراً باعادة طبع المؤلفات والكتب التركية بالحروف العربية ، ليسهل على الأتراك المقيمين فى البلاد الشرقية الناطقة بالضاد التزود من علوم بلادهم وليسهل كذلك على الشرقيين الوقوف على نواحى النهضة التركية .

وهذه الأعمـــال تعلن الملأ بمجهودكله مفاخر وجلائل وامجاد تشرف القائمين بأمر هذه الأعمال التى قامت بها الجمهورية التركية فى هذه السنه غير ما قامت به من مشروعات واصلاحات فى السنوات الماضية .

ولو حاولنا تعدادها لاحتاج الامر إلى مجلد كبير لحصرها دون أن نصل إلى الغاية تماماً . وكل عمل من هذه الأعمال المتعددة لايدعو إلى الاعجاب والتقدير فقط بل يدعو إلى الفخر والتمجيد .

تلك عجالة بسيطة يسرنى أن أثبتها فى هذا اليوم المجيد لتاريخ تركيا الصديقة بمناسبة عيدها السنوى وانى فى هذا المقام لا يسعنى إلا أن اتقدم بواجب التهنئة والاجـــلال إلى ذلك البطل العظيم والمصلح الكبير خليفة أتاتورك كمال الجنرال عصمت اينونو والدكتور توفيق رشدى أراس وحضرات زملائهم أعضاء المجلس الوطنى الكبير وجميع من اشتركوا فى النهضة التركية .

هذه صورة من تركيا الحديثة التى يتولى قيادتها اليوم ؛ الرئيس عصمت اينونو — تنطوى على كل عمل مجيد. وكل أثر حميد — نسجلها مغتبطين بذكرى هذا العيد العظيم ؛ راجين لتركيا الشقيقة كل تقدم وتوفيق ؛ فى رعاية قائدها الحكيم ؛ وإخوانه الأمجاد .

قليتى فهمى باشا